

كتاب الاعلام بقواطع الاسلام تأليف

الامام العالم العلامة شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيتمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك اللهم أن الطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدورا وجعلت علماء
الشرعية الغراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجبورا وسرورا واخترتهم لحققة
فرائض الاسلام وسنته وأقمتم نجومهم تديهم في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (ونشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمار الاخلاص
وينجوم مدخرها من أهوال قبائح المهترئين عليك حين لامناص ونشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أودى فيك فصبر وأجل من ابتليته فرفض وشكر وارسلته لحسب الأمة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصفت ببراهين دينه الطغاة العظام وامرته بأب يورثها من بعده من أئمة
الاعلام حتى يردواهم اعلى من عاينهم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليهم وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما دائمين مقام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبدل نفسه في الله رجاء
لما أعد له لوارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا تأليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي اليه ونفع
غلط فاحش في مسئلة أفتيت بها فأحييت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سيما وقد توعدت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن المشكلات
 اقرب الى المنسوبين الى العلم من جبل الوريد ولان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من محيد
 لما جعلوا عليه من مخالفة سنن الماضين وانجلد الى ارض الشهوات والطمع فيما بأيدي الظلمة
 والمفردين نسال الله تعالى ان يعافينا من ذلك وأن يغيثنا من ظلم هذه الهالك وأن يوفقنا
 الى ما كان عليه امتنا من صالح العمل ومجانبة الذل انه اكرم مسئؤل وأرجى آمول
 هذا وقد لوحث ان بالقضية الحاملة على هذا التأليف وبيانها في لما كنت بمكة في مجاورتي
 الثالثة سنة اثنين واربعين ومائة مرفعت الى قنوى صورتها ما قواكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقبضها حال صدقها فهل يصح هذا الاشهدا وهل لاوصى مطالبته بالمهر
 والدعوى به عليه وهل له ولو كما أن يقول له يا كلب يا عديم الدين أم لا فإذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصالحة لدينها وماها صحتها والاشهاد عليها ولم يكن للوصى
 مطالبته ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين ككفرافيعزرائعزير الشديدا للاتق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالعوام وكتبه فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع في أيدي جماعة أصدقاء للصادق منه ذلك
 فهدوا التقرب اليه بالكذب على الله وسببه لم الذين طلبوا أي منقاب يتقلبون فاعترضوا
 ما كتبه وشنعوا به عند العوام ومثله هو اعلمهم حتى قال بعض مجاز فيهم اعوامه هذا الاقتابه
 كفر وعلمه بانه يقتضي ان قاتل هذا اللفظ يكفر مطاقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترضوه بأمر آخر منها كيف يكتب المفتي التهزير الشديد والتهزير راجع الى رأى
 الحاكم في الشدة والضعف ومنها ان من صدره بذلك مثله لا يمتنع عليه ومنها ان الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل الى وسمعتهم من اعتراضاتهم وهي لانتها على غباوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تحرير الانفاط المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطررت فيه افكار الاثمة وعباراتهم
 وزلت فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد بالتأليف ولم أر احدا عرج
 على ذلك فقد صدت تسهيل جمعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري القاتر واستتجها نظري القاصر أسأل الله أن يجعلني ممن هداه وهدى
 به وان يبرقني بمن أوصل الخير لهذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر الزلات
 وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأيد والامتنان واليه المفرع في المهمات ومن
 فيض فضله نعرف اسباب السداد والعصمة في الملمات ولا تمكلم اقلا على الحكم الذي
 أبدىناه في يا عديم الدين مقدمي عليه الكلام على من قال لم يا كافر فانه الاصل الذي
 أخذت منه ماشرت اليه في الجواب من التهمة بل ثم نهقه برما ذكره من الشبه ثم بتحرير
 بقية الانفاط التي تقع بين الناس مما اتفق على انها كفر او اختلاف فيه فتقول عبارة

الى النبي في العز يزعمون التهمة وانه اذا قال مسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه هي الاسلام
 كقرا وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولي ولو
 قال مسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه هي الاسلام كقرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقاسمي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة وصاحب الانوار وشارح
 الانوار بل كثير منهم كالتتائي والقاسمي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير
 عز ولم ينفرد المتولي بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جميع من أكبر الاصحاب منهم
 الاسنوي أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ ناصر المقدسي وكذا القزالي وابن دقيق
 العيد بل قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يقول أولا وسيتضح لك من كلامهم الذي ذكره
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريميا غليظا قلت
 لا مخالفة فان الإطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريميا غليظا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ قصد الشمول للمحال التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير يظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور
 من قولي فبعد زالي آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يقول متعين التفريق على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كيف يفرع التعزير على الحكم بالكفر وسيأتي لذلك مزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشراف في باب القذف وأجمع كل من اخفظ عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد عرفت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرهما السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس
 ما تقدم أي عن المتولي انه اذا قال له بلا تأويل انه ~~كافر~~ لانه جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فحمله مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الإطلاق على
 ذلك التفصيل أخذ بالقاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقرر وحاصلها ان هذا الحديث بمساعدة العلماء من المشكلات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالعاصي كاتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدهما) انه محمول على المستحل ومعنى باء أي
 بكافة الكفر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر بباء و حار ورجع بمعنى

(الثاني) رجعت عليه تقيضه لأخيه ومعه مئة تكفيره (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر والمحققون ان الخوارج لا يكفرون كسائر اهل البدع (الرابع) معناه
انه يؤل الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثريها أن يكون عاقبة
شؤمها المصير الى الكفر ويؤيده رواية أبي عوانة في مستخرجيه على مسلم فان كان كما قال والا فقدم
بأنه بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فموجب الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
قد رجعت عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكأنه كفر نفسه أمالانه كفر من هو مثله وأمالانه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلاق دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في فتاويه مبنية على رأى انتحله مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحد من الحشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثرا ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المذكورة ما حذر لان قوله من غير اعتقاد بطلان دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريد أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا فطوق فليس
كذلك ويانه انه اذا قال يا كافر مؤثرا لا يكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما ما أجاء أحد بما
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حينئذ انني القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
الجميع عليه فان قلنا ياشترط أن يكون معلوما من الدين بالضرورة فاحتمل أن نقول بالكفر
هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لان أحد الايجاهل يحرم ايذاء المسلم
سيما بهذا اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك قاله كافر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصدمع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك انتجبه ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الا من حيث ان قضية كلامهما التكملة مطلقا في حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أوجه هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الاكثر ومنهم من تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سئل كره في كتاب
الشهادات وينبغي حمل كلامه على ما ذكره من عدم تكفيرهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل الا مجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يسموا الاسلام كفرا وحينئذ

قاله في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه أو كفروا العصاة أو ضلوا الأمة فسيأتي مع ما شا كاه وأما الرابع والخامس فلا
 ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من أول ووقع في الحديث روايتا لا بأس
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل أخاه فقد بياها أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر فقد بياها أحدهما ان كان كما قال والاربعين عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل اذني لغير أبيه وهو يعلمه الاكثر ومن دعا رجلا بالكفر أو قال
 عدو الله وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية أبي عوانة فان كان كما قال والاربعين
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب التكفير على أحدهما ومعنى كبر الرجل
 أخاه نسبه اياه الى الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر أو بصيغة النداء نحو يا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومضى بايها أحدهما أي رجوع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يبره أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كما قال والاربعين
 عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناه كل مكفر أخاه فدائما انما أن يكفر القائل أو المقول له وبرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال والا كفر القائل أي بالمعنى السابق بيانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عداوة الله تعالى تكفير له وكذا نسبه
 الى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته الآية وسيأتي آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو للتي صلى الله عليه وسلم ومر أن معني حار رجوع والاستثناء قبيل معنوى أي لا يدعوه
 أحد الا حار عليه لان المقصد الاثبات ولو لم يقدرا لثبتي لم يثبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد فسر الخليلي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقد ككفره هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبره أحدهما بالكفر وحينئذ
 يعزى وانما نزل انتهى فتأمل فجدد مر بما مر عن المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف يكون كافرا باطنا وبتى قلت يمكن بمأواه لا ستنايته
 ان قلنا ان المرتد يجهل ثلاثة أيام أو لزالة شبهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لمرتدا كافرا يعزى قلت قد يلتزم ذلك لانه اذا واداه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يبق
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا باطنا وضع ذلك فالموافق للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يدهه

أو ضرها كان مخطئاً لا كافراً انتهى وقد يؤخذ من كلامه جل كلام الحلبي السابق على غير
 ما صرح بأن يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلماً حقيقة أي في اعتقاده وقوله وان كان يبطن
 الكفر ولا يظهره أي في اعتقاده وحينئذ فاتضح قوله وحينئذ يعزرا القائل وهذا التأويل
 متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من أكابرة المالكية الحديث بما يوافق كلام
 المتولي أيضاً حيث جل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فيمن كفر أخاه حقيقة
 لأنه ان كان المقول له كافراً قد صدق والا كفر القائل لأنه اعتقد ما عليه المؤمن من الإيمان
 كفر واعتقاد الإيمان كفراً كفر قال الله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وقا
 غيره من أئمتهم لا يبعد جل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
 بالكفر كفر واعترضه بعضهم بأن الداعي إنما كفر على القول بذلك من جهة أنه لما دعا
 بالكفر كأنه رضي به والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذي
 ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقول له مسلم كفر مطلقاً وان أول لم يكن ماصراً عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
 كذلك الا حار عليه أي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك
 وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بالكفر بعضهم بعضاً
 وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من المشوبة وهذا الوعيد لا يحق بهم ثم نقل عن الاستاذ أبي
 اسحاق الاسفرايني من أكابرة أصحابنا انه قال لا كفر الا من كفرني قال ويرى ما في هذا
 القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي أن يجعل عليه انه لمج هذا
 الحديث الذي يقتضي أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
 عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافراً قد بامها أحدهما وكان هذا التسليم أي الاستاذ
 أبا اسحاق يقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين اما المكفر أو المكفر بما ذا
 كفر في بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأنني لست بكافر بالكفر راجع إليه
 انتهى فتأمل تجده صريحاً بما مر عن المتولي وفي أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفي أنه
 لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في
 ذلك فإنه لم يقبل التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك ظاهراً العدالة لكن الاوجه ما مر عن
 المتولي من التفصيل وفي كافي الخوارزمي لو قال است من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
 كفر او يرى من الاسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر الا أن يزعم انه أراد انه ليس منهم
 قطعاً بل ظناً وأنه لا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الاصول أو نحو ذلك فيما يظهر ولا فتي
 تلميذ ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحببت ذكره مع التنبيه على رده وعبارة قال في الروضة
 قال المتولي لو قال لمسلم يا كافراً لا تأويل كفر لانه سمي الاسلام كفراً ذكر المتولي مثله ولم
 يحمله ولم يعزه الى أحد قال فان أراد كفر النعمة والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام كقرا فان هذا المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر دينك غير الاسلام وأنا على دين
 الاسلام هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فينبغي عنه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب القاحش بما يليق به ويلزم
 على ما قاله أن من قال لعابد يافاسق كفر لانه معنى العبادۃ فسقا ولا أحسب أحدا يقوله وانما
 يريد انك تنسق وتعمل مع عباد تلك ما هو فسق لأن عباد تلك فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 بالطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قال يهودي أو نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد إلا أن دينك وديني
 الاسلام كفر وأما المسلم فلا يريد هذا أصلا انتهى كلام الفقي ولك رده بأنه مبنى على ملزمه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ما زعم بل معناه ياتصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق
 بأن ما تصفت به من الاسلام يعنى كفرا وبأنك لم تصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا التثافي هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لأن وصفه له بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فعلمنا بما دل عليه لفظه صريحا
 بواسطة القرينة المذكورة وأغلب النظر إلى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لأن هذا
 لا يعود عليه في هذا الباب ولنا له أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا تضمن
 لفظك تسمية الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لما قررناه بأن حكمنا انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا نذكر عليه حكما ظاهرا
 واندفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ما زعمه من اللزوم
 المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العبادۃ لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يافاسق تسمية العبادۃ
 بما بخلاف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم
 به الاسلام كفرا وما تجب منه برّد بان اللفظ اذا كان محتملا لمان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا اذا استوت وجدا لأحدهما مرجح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر مع علمه
 ما هو عليه من الاسلام فقولاه واحتمال غيره أكثر ظاهر وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره برّد بما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله وأما
 لم فلا يريد هذا أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمها لا يشغل لتأنيها فاذا تقرر لك
 كمي يا كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن القولي هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاصحاب صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبارة
 الا ذكر وشرح مسلم وغيره - ما لا يخالفه ظهرك ان ما أفتيت به في باعديم الدين حق طاهر
 لا يسع أحدا انكاره وان من أنكره فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم آبائنا في الدين لكن
 المعترضون على لا يحترمون أحدا من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسماسوة والحمد لله على
 ذلك فمن قال لا خير يا عديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
 الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم والاضر بنا عنقك وان قال أردت انه لا دين له في
 الامامات ونحوها فانما لا كفر عليك لكن عليك التعزير الشديد للاتق بك وان قال لا نية لي
 قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
 عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أو كان مما يخفى عليه فليس كفرا الى هذا التفصيل
 كله المستمد مما قررته في با كفر اثرت قول في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين كفرا واذا تمهدت حقيقة ما أجبت به فانرجع الى ردة كلام المعترضين وهو يركا كنهه وكونه
 بالتخيال أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن ردة فوائدها ما قول من قال هذا الاقتضاء كفر لا اقتضائه
 ان قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فبره عليه بأمر ومنها ان
 دعواه اقتضاء قول ربما الى آخره الكفر مطلقا بحجرفة وجهل بدلولات الالفاظ فان مدلول
 ربما انه له حالة يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه لان الكلام
 فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجة بعباد كرم كفره
 صريح بما فيه كفر مسلما من غير تأويل لان المفتي اذا أفتى بحكم فلا يخلوا ما أن يكون حقا أو خطأ
 فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذا ذلك وان تعمد الخطأ لا به لم يتعمد
 تكفير أحد بعينه اذا المفتي لا يفتي على معين والحجب من جرافه كيف يكفر غيره ويسئل بما
 يقر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الخفية ولم تهمل في الجواب كما فعلت هنا
 ولا أطلعت القول بالحرمة كما في الادكار قلت ايشار الاختصار وحذر من الوقوع في ورطة
 الاطلاق فان التروى قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب
 فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواعته اذا لم يكن في الترفعة
 تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاطلاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات
 لا يتنصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المستفتي فانه لا أهلية له في النظر في
 المصنفات حتى يعلم حكم واقعه وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاها وأطلق له في محل
 التفصيل أجابه الى الوقوع في الخطأ فكان المفتي مخطئا انما قال وأيضا فالمصنفات يكثر مسائلها
 فلو كف المصنفون الى استيعاب سائر التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
 قدرتهم فساغهم دكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اتسكا لا على فهم التفصيل
 من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا فانما أفتى في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استرالى عن المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سليمة
ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافرا ويا عديم الدين الا كفر التعمية أو يامن فعله كفعول
المكافر أو نحو ذلك مما لا يقتضى الكفر فأبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفر الجذر وه
و يبعدوا عنه ولم يبين لهم الوجه المكفر استراله عليهم لئلا يسمعه أحد منهم فيكون سبأله في أنه
ر بما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل به بر بما ومن ترهيبهم بأن ذلك كفر أبلغ
وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فسيبه
الجهل بالاحكام ومجذولات الاقفاط أيضا لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التكفير فأمر
أنخص يشترط له ما مر فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه و يفرع على
الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طمته بقصد المتكلم ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر
من أحد من المسلمين كما مر و ذكر الفقهاء له انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه
في غاية الندور فاعلم أن التفريع على الحرمة هو العوالب الذي لامرية فيه وأما الاعتراض
بان المفتي كيف يكتب التزير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف
فجوابه وان كان لا يستحق جوابا لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تخفى على ذي لب ان
الاحكام والقضاة أمرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلا عن
دقائنها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يغتر بقضاة زمننا فهم كقريبي عهد بالاسلام
هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضا في قضاة زمنه مع تقدمه على
زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم من منفت
كتنا في قبائحهم وصدرته بأربعين حديثا فيه فريد الذم وتشديد الوعيد على أكثر القضاة
وسميته جمر الغضا لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتون فله مفتي ان يكتب
التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصحبنا وجهها
ان القاضي ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه ما اراد المفتي من القضاة كغيره والاستدلال
للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناشئ عن
الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان
يفعل بالمعز ما يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين
نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الابهام الذي أوقع المعترضين
في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلط في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة ففي
المجموع والرخصة وأصلها المفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجرا أو تهديدا
في مواضع الحاجة زاد في الرخصة قلت المراد ما ذكره الصميري وغيره قالوا اذا رأى المفتي
المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليظ وهو لا يعتد بظاهره وله فيه تأويل جاز زجرا كما روى
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فترأيت في عيذه ارادة القتل فغتمه والساني فغتمه كينا قد قتل فلم أقضه
قال الصمري وكذا ان سألته فقال ان قتلت عبيدي هل علي قصاص فواسع ان يقول ان قتلتهم
قتلنا دفعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يترتب على الخلافة مفدة والله أعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمله
المعتضون ويفهموه فاهم بمكان صحيحه ومن غيره من كلام الأئمة والامام سدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يكفل برده بل لا يصدر ذلك
الا ممن ترك الشريعة الغراء وراء ظهره يا وزيامنسيا لان القاضي امان ان يكون محقا
فالاتقاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضي ضرورية
وحب رغبة الى مستقبله ليقم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم مدع على
آخر ما يتعاق بالوصاية التي ذكر انهم افوضت اليه فليس متحا كما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين وشتمهم
بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام وأما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتكلم عليه وفريد المقت والغضب من الله سبحانه
يلجئ الشخص الى ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نعوذ بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترعنا من
انزلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم * واذا قد أنمينا الكلام على هذه القضية فلننتقل
الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توضع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناءهم هذا
الباب لخطره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالسكاب وما مر كالمقدمة له والسبب الباعث عليه
قد تناول هذا باب واسع وأكثر من اعتنى به الحنيفة ثم أصحابنا كما ستعلمه (فن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعاقبه باللسان أو القلب على شيء ولو محال لا عقليا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وخزم به البغوي وغيره كالخلمي وصحبه
الرويان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخطا الذي لا يستقر كما
حمل الأئمة الحديث عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلب من صدر منه شيء مما ذكره يأتي بمثلنا ايمانا ألا ترى ان
الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الآتي فان أراد أبو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا
فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان أراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتبعها
حقيقة العلم فلم يكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدالة

فانما ليست شرطا فيها وكان وحده ذلك ان الايمان التصديقي وهو مستغف مع العزم والعدالة
اجتناب الكبر مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك وهو ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال
البعغوي لو قال الكافر آمن بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشروط ولو قال
المسلم كبرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة
الردة وزعم انه اخذ بتوريطه كفر ظاهر او باطنا وأفره سم على ذلك فتأمل به في كثير من
المسائل وكان معنى قصده ان توريطه باعتقده مدلول ذلك وقصد ان يورى على السامع والا فالحكم
بالكفر باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة ترد في الايمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لتقص
أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يدرك على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من
الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكره ابن عبد السلام وغيره
ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
تعمد واستهزاء بالدين صريح كالسجود للصنم أو الشمس سواء كان في دار الحرب أم دار
الاسلام بشرط ان لا تقوم قرينة على عدم استهزائه أو عذر له وما في الحلبة عن القاضي عن
النص ان المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب حكم برده ضعيف وواضح ان الكلام في المختار
واستشكل كل العزيز بن عبد السلام الفرق بين السجود للصنم وبين ما لو سجد للوالد على جهة
التعظيم حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد
بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله ربنا ولا يمكن ان يقال ان الله شرع
ذلك في حق العلماء والآباء دون الاصنام قال اقراني في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا المقام
ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان الوالد وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
وخر والله سجدا بقاء على ان المراد بالسجود طاهر وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع وأجابوا
بانه كان شرعا قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الاحتناء وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
لوالده ولو في زمن من الزمان وشرعية من الشرائع فكان شبهة دائمة لا كفر فاعله بخلاف
السجود له هو الصنم أو الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شرعية من الشرائع فلم
يكر لفاعله ذلك شبهة لاضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب في عالم ترد الشريعة
بتعظيمه بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
وفي المواقف وشرهما من صدق بمساجعة النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
غير مؤمن بالاجماع لان كونه لها يدل بظاهرها على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر
فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم
يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الاهمية بل سجد لها ولم يطمع بالتصديق لم يحكم بكفره
وما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعني الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يقبل به من صلاة وغيرها وليس من هذا ما يفعله
كثيرون من الجهلة الطالمين من السجود بين يدي المتأخرين فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
اكان للقبلة أو لا غيرها وسواء قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صور ما يقتضي الكفر عما نأ
الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصد به عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
يكون حراماً بالقصد به تعظيمه أو أطلق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يتقل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذقنا للملائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا وادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
للملائكة عليهم السلام هو العالم الا كبريقت لجنس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
في الآية بالسجود الاحياء عند جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم كما
ان السكينة قبلة اصلاتنا (ومن المكفرات أيضاً) السحر الذي فيه عبادة الشمس وبحوها فان
خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً فهو بحجج رده لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله وبسأل عنه فان
اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بجمعة فده لا بسحره وكذا الواعة قد تأتير السحر كما كفر
باعتقاده لا بسحره فيقتل حينئذ انضم الي السحر لا بالسحر وهذا مذهبنا وأطلق مالك رضي
الله تعالى عنه وهو جماعة سواء الكفر على الساحر أو لا يسحر وان الساحر يقتل ولا
يستتاب سواء أسحر مسلماً أو ذمياً كالذي قد قال بعض أئمة مذهب المالكية والصواب اننا
لا نقضي به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الحاشية
مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الحاشية أيضاً كلام أهل
مذهبنا في ذلك (ومنها) القاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء
وان ضعفت والمراد بها النجاسات مطلقاً بل والقذر الطاهر أيضاً كما مر حبه بعضهم قال
الرويانى وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما يأتي فيمن قال قصعة تريد خبير
من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كون القاء
في القذر مكفراً وهو مراد الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه والآثار
كالنحو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر
الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب كونه مثلاً ليس فيها اسم من علم وعبارة
الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف
بل كتب الحديث في معناه وقد ألحق الرويانى به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما أشقل عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعف لكلام الروياني وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه اعتاد كذلك تقوية
لما ذكره من الحاق كتب الحديث بالصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فتمين ذكرها كما ذكر الروياني أوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلية في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسته أو غيرها وإن هذا المحل فارق فساد يبع ذلك من كافر والدخول به للخلاء لمنحش
ما هنا فإن قلت قد بنا في ما تقرر قولهم يحرم الاستنجاء بغيرها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجة وأيضا فالماء يمنع ملاقة النجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضمينه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكأقواء المصحف ونحوه
في القدر بل طيخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلطيخ الكعبة بالقذر الطاهر
كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم ربما يباه قال إمام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيوخه أن
الفعل بمجرد لا يكون كفرا قال وهذا زال عظيم من المعاق ذكرته للتنبيه على غايته انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضا وعن غيره خلافا
لنظرية بذلك وقول الأذرع لم لا يؤول ويجعل على محل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كأنه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا أول صحيح وبه يدفع الغلط إلا أن المراد لا يدفع الإيراد (ومنها) القول الذي
هو كفر سواء أصدر عن اعتقاد أو عن ادواستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أدنى ما هو ثابت للأقدم بالاجماع المعلوم من الدين بالضرورة كما كونه عالما أو قادرا أو كونه
يعلم الجزئيات أو اثبات ما هو متف منه بالاجماع كذلك كالألوان أو اثبات الاتصال والانفصال
له فأرقت المعتزلة تشكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا يشكرون
أصناما واتحادا يشكرون زيارتها على الذات حذرا من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعر في نحو البقاء والقدم والوجه
والدين وبه إذا تأملته تعلم الجواب عن قول العزيم عبد السلام والجبب أن الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالتقدم والبقاء والوجه والدين وفي الأحوال كالعالمية
والقدارية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا واختلفوا في تكفير
تفاهة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكاملا فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعاليه
بالصفاة المذكورة انتهى فما أخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما القدم والبقاء فأما واعتبارية فلا
 يلزم على نفيها نقص أيضا وكذا نفي الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه الاكثر
 وعدم تكفير بعض الاشعرية بما بعض وقد أشار ابن الرفعة الى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بما انعم الله به على خلقه
 لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا الى ان تغيير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المتزهد عن النقص لانهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه متزهد عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله وجهه انتهى وميل كلام ابن الرفعة الى عدم التكفير وهو كذلك وان لم يلزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كما يأتي ومن ثم قال الاسنوي الجسمنة
 ملزوم بالالوان والاتصال والانفصال مع اننا لا نكفرهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وبما أتى الجمع بين هذا وقول النووي عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالخامس ان من نفي أو أثبت ما هو صريح في النقص كفر أو ما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتخيرو هو محال فانفك عن الضدين كان الجمل ادلا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا انتفت الحياة انتفى الضدان وهذا كما ترى ظاهرا في تكفير القائلين
 بالجهة لكن مشى الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعزيم عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوهر
 عن الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم وأموالهم
 قال الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالابمان بما علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم أو عالما بذاته أو كونه مرتبا أو غير مرتب
 ليس بداخل في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسمنة لغلبة التجسيم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الا بتلاعه ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعنى عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كما يأتي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافا بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالعدوم وزاعم قدم العالم أو بقاءه أو الشاك في ذلك ومنكر البعث أو شيء
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو نحوهم كالأقائلين بالثبوت ما سخر وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم مما قرره في الكتاب (ومن ذلك) بعد جواز بعثة الرسل أو انكار نبوة نبي من الانبياء المتفق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالخضر وخالد بن سنان واتهمان وغيرهم وكانكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته أو انكار رسالة واحد من الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد في الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي أو نسبة تعمده كذب اليه أو محاربه الله أو شبهه أو الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لوقتي في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه في كفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تنفي ذلك باللسان أو القلب في تنبيه القضية قولهم أو تكذيب نبي انه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو ما يصرح به كلام العراقي شارح المذهب اسكن كلام غيره يزارع فيه وأصل ذلك انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهوة لان اعتبارهم لأمن الجمود وهو مأمون في حقته صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبتتم الما وقال العراقي المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها اسكن كلامه أوجه لأن تكذيبه ولو في الامر الدنيوي صريح في عدم عصيته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلامه ما كفر ولا ينافي ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين بقرب اسلامهم وصرح كلامهم هناك ان كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بغيرنا صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ شكك في عددا منا كون الاستخفاف به كفرا من خصائصه وقد يجاب أخذ من استمراء كلامهم بأنهم كثيرا ما يعدون شيئا من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به عن عددا الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضا ان من زنا بحضورته كفر وظرفه في الروضة ويجاب بان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفرا ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكور ان (ومن ذلك أيضا) بعد آية أو حرف من القرآن يجمع عليه كالمؤذين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه فان قلت قد أنكر ابن مسعود كون المؤذين قرآنا فكيف يكفرون بهم ما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم يستقر الاجماع عند انكاره على كونه ما قرأنا وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنتهم ما معلومة من الدين بالضرورة فكفرون بهم ما علمنا كان أو أمينا مخاطبا للمسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار لرسمهم ما في مصحفه لا كونه ما قرأنا كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة والقاضي أبو بكر الباقلاني لأنه كانت السنة عنده ان لا يثبت في المصحف الا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبتته أي كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجه حكاية القاضي حسين

في تعديفه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعنه ان وعلى رضى الله عنهم فقال
من سب الصحابة فسوف ومن سب الشيخين أو الحسين يكفر أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصواب ما الختني بمجته فتون يعني عثمان وعلي رضى الله تعالى عنهما وعبارة البغوى
من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفر ومن سب أحدا من الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفوا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي ان يكون الخلاف اذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فينبغي التطع بسكفه لانه ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل محارمي ولا شك اننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذى الله تعالى بالحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحققت ولايته باخبار الصادق انتهى وما يحسنه
من التطع بالسكفه ظاهر نقلا ومعنى ومن الاطابق بالمحارب ظاهر دالا لا نقلا وسياق لذلك
بسط آخر (ومن ذلك) ان يستحل محرم بالاجماع كالخمرو والواطول وفي ملوكه وان كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد به لأن ما أخذ الحزمة عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو ينفى
وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة بأن يعتد بفرضيتها كقرضية الخمس ليخرج معتقدا وجوب الوثرو ونحوه وكهجوم
شوال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووي في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد مجمه ما عليه
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
المسلمين فان جحد لا يكون كقرا انتهى وما زاده ظاهره وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحقاق
بنات الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدهما كما بيته في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل اكلام في جاحدهما جاهلا أو عنادا ومع بيان رد قول البلقيني ان نكاح
المتعة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الله الماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظني البطلان كتأويل البغاة وللضرورة رأى أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانسكارها لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من
قرب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة والا عرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لان انسكاره حينئذ فيه تضليل للامة وسبب يأتى عن الرونة عن القاضي عياض أن كل
ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا ثم ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر واستبعده
لإمام بان لا مسكفر من رد أصل الاجماع ثم أول ما ذكره ما اذا صدق المجمعين على
ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكور رد الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فليجزم مثله أن
في سائر ما حصل له جماع على اقتراسه أو تحريمه فنفاذ وأجاب عنه أبو القاسم الرنجاني بان ملخص

التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة ما لم يحرمه من الدين ضرورية وله ان كان
 دقيق العبد مسائل الاجماع ان بعضها التواتر كاصالة كفر منكره مخالفة التواتر لا مخالفة
 الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكفرنا فيها وقرى الزركشي بين تكفيره منكر الاجماع
 اى الجمع عليه وعدم تكفير المنكر اصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
 حجة ثم انكار اثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه لم يوافق على شئ البتة
 انتهى وفي فرقه نظرا لا تقتضيه ان منكر الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بجمعية الاجماع
 وهو بخلاف قضية الملاحقة وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
 وبس كذا قال الذى يتجه هو ما اشار اليه الجواب الاول من ان ملخص التكفير انكار الضرورى
 سواء اسبق منه الاعتراف بجمعية الاجماع ام لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
 اصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى حيث كان كفرا
 قلت نعم وتقدم قبله مقدمة وهى ان النظام وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمهم
 انه لا يستحل الخطا على أهل الاجماع وانه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدلل به على
 ذلك يستعمل التأويل فالاجماع الذى انكروه هو تطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على
 رأى نظرى وهذا ليس كانكار الضرورى الذى هو تطابقهم على الاخبار من محسوس على
 نقل التواتر وذلك قطعى لحصول العلم الضرورى به والقدح فيه يسرى الى ابطال الشرع بعمق
 أصلها قطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى الامن جهة الشرع فلم يكن
 انكار كونه من أصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بجمعيته مكفرا على الاصح
 بخلاف انكار الضرورى فانه يجر الى انكار الشريعة بل الشرائع كلها فن ثم كان كفرا
 كما تقرره فأتضح الفرق بين انكار اصل الاجماع اذ كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
 وبما قررته يعلم رد تنظير الغزالي في كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكار كون الاجماع حجة
 في غير مختلفه فيه وجهه ان النظام لا ينكر الحكم كما هو على التنزل فهو بهذا الانكار
 مبتدع ضال فلا نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع اذ خلا من جاحد المجمع
 عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف الثاني فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف
 والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التفسير علمت ان المحظ فى التكفير انما هو انكار
 الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من أصله أو حجيته أو الجمع عليه
 الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوهمه كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
 المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار
 عزوة قبول أو وجود أى بكروهم وقتل عنان وخلافة على وغير ذلك مما علم بالتفصيل ضرورة
 وليس فى انكاره حجة شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
 والاعتقاد كانكاره شام وعباد وجمعة الجسم ومحاربة على من حالقه نعم ان اقترن بذلك اتهامه

لناقلين وهم المسلمون اجمع ككفر كافى الشفاء وغيره ليس بانه الى ابطال الشر بعبادة وليس هذا
 كمنكر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان يرجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه كمنكار
 انوار حج حديث الرجم فان كان لا نكارههم الرجم كفروا لانه حكم من أحكام الشر بعبادة بجمع
 عليه معلوم من الدين بالضرورة وان أنكره واواقضه واعترفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشر بعبادة
 بدليل آخر لم يكفروا مالم يقرن بذلك اتهامهم لناقلين وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا
 الذي قررته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه أحق بالاعتقاد والتصويب مما ذكره بعض
 المتأخرين وغيرهم في هذا المحل وسأبقى لهذا البحث زيادة تحقيق وتصحيف وتعليق البغوى
 من أنكر السقراطية أو مسألة العبيد ينكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من
 الدين بالضرورة والمنكر هيئة الصلاة فلهذا لم ترد الا بمجمل وهذه الصفات والشروط لم ترد
 بنص جلى موافق ككفر أيضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعى رحمه الله تعالى (ومن ذلك) أى عهد
 الضرورى أن يعتقد في شيء من المكوس أنه حق قال ويحرم تسميته بذلك انتهى وقضية ذلك
 أن مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من
 التأويل وهو أخذ الامام له على نية الزكاة أما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغي ان يكون تسميته حقا
 كفرا (ومن المكورات أيضا) أن يرضى بالكفر ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام أن
 يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ من شغلى أو خطبى لو كان خطيبا وكان
 يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتى قرينا قديدا
 على أن اشارته عليه بان لا يسلم اذا كانت لكونه عدوة فيشير عليه بما يكره وهو الكفر ويمنعه
 عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذى يظهر انه يكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
 متسببا في قتاله على الكفر وليس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لمن توهمه لان تلك فيها مجرد
 تن فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر أو يشير على مسلم بان يرتد وان كان يريد الردة كما
 هو ظاهر أو يكرهه على الكفر على الاصح أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
 قال في يهودى تنصرف في قول يطالب بالاسلام أو العود الى ما كان عليه والله مبير عن هذا القول
 يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي أن يقال هو مطالب بالاسلام أو بالعود الى اليهود فان طلب الكفر
 كفر انتهى بخلاف ما لو قال اسلم سلمه الله الايمان أو اسكفر لارزقه الله الايمان فانه لا يكون
 كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر أو العقوبة عليه هذا
 ما ذكره الشيخان وانت خبير من قولهم لانه ليس رضى بالكفر الى آخره أن فعل ذلك ما اذا
 لم يذكر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذى يظهر من فحوى كلامهم انه لو أطلق ولم يقله
 على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
 ولو رضى كافر بالاسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكن بذلك مسلما

ويغفر عاصره في العزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذا ارتكاب كياتر المحرمات ليس كفرا ولا يفسد بها اسم
 الايمان بل اسم المدح كتنقي ودين وولي ومخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاستقام يتخذ
 في النار لا قاله الخوارج فانهم يحكمون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفاسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومعا وصقه باسم مسدح عما ذكره مطاعنا
 أو مقيدا ^{بالتبيين} ماذ كرى في مسألة عدم التلقين وفي الاشارة وما نقله الشيخان في الروضة
 وأصاها عن المتولي وأقراء وهو المعتمد وبه جزم البغوي وأما في باب الغسل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله الرزكشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ومن جزم أيضا بالكفر في ذلك الفخر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء أنه ينبغي له ان لا يطول المدة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال
 لمسلم يا كافر بلاتأويل ويحاجب بأن الكفر ثم انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مروها وليس
 فيه ذلك وبمذاير يدانجها ما قدمته من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كفرا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تني مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يمتنى الصديق
 لصدقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما يمتنى العدو وعدوه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لان
 استقباحه الكفر هو الذي يحمله على ان يتصناه له واستحسانه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر على وجه الاستحسان له وقد تني موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعا الله بذلك وله ربنا الطمس على أموالهم
 واشد دعى قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قهنا ليس بشرع لنا ولانه يجوز ان موسى
 صلى نبينا وعليه ودلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام لم عدم ايمانهم
 فسأله قهنا او الكلام فيمن انطوت عاقبته وقهنا يحاجب بأنه وان كان شرعا ان قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلف و بأن الاسل في السؤال طاب حصول ما ليس
 بحاصل فلا نظر للاحتمال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعة سنين من السؤال وأيضا قوله تعالى قد أجيبتم دعوتكم كما امتنان عليهم ما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتن عليه بأنه استجب له فيه فان قلت
 متقرر أولاف مسألة تسلبه الايمان أو لارزقه الله الايمان بنا فيه ما اقتضاه كلام الاحياء
 من انه لو لعن كافرا معيننا في وقتنا كفر ولا يقال يلحق لكونه كافر في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبتته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على المكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال
المكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكافر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزركشي
عنه فتهبط هذه المسألة فانها غريبة وحكمها متجه وقدر في جملة انتهى قلت لا منافاة لما
نورته نانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يجري مثله هنا كما أنه ينبغي أن يجري مثل هذا ثم فيقال
ان أراد بلعنا الله الله طاع عليه بتشديد الأمر أو أطلق لم يكفروا ان أراد سؤال بقائه على الكفر
أو الرضى ببقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان اسلم ولا رزقه الله الايمان لكافران أراد
سؤال الكفر اسلم أو البقاء عليه لكافرا أو رضى بذلك كفروا ان أراد الدعاء بتشديد العقوبة
أو أطلق فلا قدر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلماتهم واستشكل الفخر الرازي
ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفر بأل الاعمال عند الشافعي رضى الله تعالى عنه من
الايمان فكيف لا ينتفى عند انتفاؤها الا بالجموع المركب من أمور اذا انتفى واحد منها لا بد
وان ينتفى ذلك المجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق
الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه
عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان يلزم من قوله أن الايمان عبارة
عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن فعلا لا يصححها وأما المعتزلة فقد طردوا
أصلهم لانها كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى وأقول قد
يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو أن يقال في جوابه ان الشافعي رضى الله تعالى عنه يقول ان
الايمان يزبد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة
في مسماه ولزم انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها اصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
الاعتبار وان أريد الايمان المتكامل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
من في قلبه منة قال حبة من الايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق بالقلب مع
النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
الجنة تعلم أن مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الابهام وان الشافعي رضى الله تعالى
عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعني التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
على كلامه رضى الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لضعفنا ولا صرحا واعلم أن الشيخين
قالا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه اعتناء تام بتفصيل الاقوال والافعال
المتضمنة للكفر وأكثرها مما يقتضي أصحابنا الموافقة عليه واعتراضهم الزركشي أخذنا
من كلام شيخه الاذرعى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه سمع عنه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز الاقتسام بذلك لاعلى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه اسكوت الرافي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف لعقيدته ومن قواعده أن معناه أصلاً محققاً وهو الايمان فلا ترفعه الا سفين مثله يضاد ومقابل هذه المسائل موجودة في كتب الفناوى للحنفية يتناولونها عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لا نهم غير معروفين بالاجتهاد ثم لم يفرجوها على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليتبه له هذا وليذكر من يبادر الى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلماً وتضمن لا يكفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر ما دله علم بالضرورة من ثمرة الله منه من الدين انتهى ولا يخفى عليك أن الشيخين هما الملقبة وعلى ما قلناه المعول وان تشبهاً بمثل هذه الكامات والذهب من المتعقبين لذلك والقائلين بهذه الكامات حيث وافقوا الشيخين على أكثرها بل وقالوا في كثير مما قال النووي صفاً الله تعالى عنه وحده أو مع الرافي انه ليس بكافر أن الصواب انه كافر وستعلم ذلك جميعاً ان صدق تأملك مما سأله لك مما تقرر به عينك ولا تجده في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما مر وما يأتي لم أر أحدًا تعرض له والحمد لله والذهب القوي والقادر سبحانه عليه أثوكل واليه أنيب فحيث سكتنا على شيء من هذه المسائل أثبت نسبه لمذهب الشافعي وجاز الاقتناعه ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه فحينئذ لا يقتضي أن يقتضي بما اتفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة فكونه يقتضيه أولاً فلا شغل لنا به. فن تلك المسائل ما لو سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا نقله عنهم وأقراه وهو ظاهر جلي الآن محل ما ذكر كما يعلم مما يلقي فيمن لا يخفى عليه نسبه بذلك اليه سبحانه وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره (ومنها) لو قال لأمرني الله بكذا لم أفعل أو لو سارت القبلة في هذه الجهة ماصليت اليها كذا نقله عنهم وأقراه وبحث الاذرعى انه يأتي فيهما التفصيل الآتي في ان أعطاني الله الجنة وهو قريب وان أمكن الفرق (ومنها) لو قال لأعطيني الله الجنة ما دخلتها أقروهم الرافي زاد في الروضة قلت مقتضى مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفافاً أو اظهارة للعناد فيكفر والا فلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم أنطفأرك (ومنها) لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بما مع ما من المرض والشدة ظلمني أو قال المظلوم هذا تهديراً لله تعالى فقال الظالم أنا فعل بغير تقدير الله كفو ولو قال لو شهد عندى الملائكة والانبياء بكذا ما صدقتم كفو كذا نقله عنهم وأقراه وهل لو قال الملائكة فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضاً الذي يظهر ونعم لان ملحظ الكفر كالا يخفى نسبة الانبياء أو الملائكة الى الكذب فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة عن الكذب ونحوه والذي يظهر أيضاً انه لو قال الرسل يدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهد عندى

جميع المسلمين ما صدقتهم كذلك أولا الذي يظهر زعم لما صرح من أن الشرع يدل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له قلم أظفار لك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أفعل وان كان سنة كفر أفرهم الرافعي زاد التوروي عفا الله تعالى عنه في الروضة المختار انه لا يكفر به هذا الآن بقصد استهزاء انتهى وما اختاره متعين وكقص الاظفار خلق الرأس كما صرح به الرافعي عنهم وأقره ~~الشيخ~~ كان في نسل والا فلا خلافا للعلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان منهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله أو بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو ككفرهم من قال ان أراد الحاجة كقروا الا فلا قالوا لو قال ان الله تعالى جلس للانصاف أو قام للانصاف فهو كفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله تعالى انما أريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا فيما ينادى رجلا اسمه عبدا لله وأدخل في آخره الكاف التي تدخل للتصغير بالجممية فتقبل بكفر وقيل ان تعدد التصغير كفروا ان كان جاهلا لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيما قال رؤيتي اياك كرؤيتي ملك الموت والاكثر على انه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمه الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن الجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسم لا كاجسام والثاني على ما اذا قالوا اجسم كاجسام لان التفصيص لا يلزم على الاول قد لا ياتزمونه ومن أن لا رم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كفرا لانه أثبت للتقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الى آخره ومسألة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله أكثرهم في مسألة رؤيتي ملك الموت (ومنها) قال الرافعي عنهم قالوا لو قرأ القرآن على ضرب الدف والغضيب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كفر واختلفوا فيما خرج لسفر فصاح العتق فرجع هل يكفر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى واعتبر تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعند مفاطح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارضى من رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويحجب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لعدم كونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايها كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاطح الغيب المشار إليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث

الآية ويتبع من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو تضايلا يكفر وهو محل ما في
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو محل ما في أسماها إلا أن عبارته لما
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للتووي الاعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئا فالواجب
 ما اقتضاه كلام التووي من عدم الكفر ثم رأيت الأذرعى قال والظاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة الطالب ليهين
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الواجب ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله ان كان ما قاله الانبياء صدقا
 فجوفاً يكفر كذا أقره قال الأسنوي الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التافيه
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب انتهى وما
 ذكرناه الصواب ظاهرو يمرق بينهما بان الأول فيه تعليق بالإيمان به على تعليق كونه نبيا وهو
 تعليق صحيح لمافيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق بعدم الإيمان به على كونه نبيا فيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أرادت كذبيها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه
 والذي يظهر أنه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقا فنجوت أو كفر مكنيه أو نحو ذلك يكون
 كفرا أيضا ولا يشترط ذكر جبرجع الانبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي
 فان قامت للانبياء الاجتهاد وجرى قوله في انه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادأ قال ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حينئذ
 وان كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لان الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في طرق الكذب الى ذلك النبي وهذا كفر على أن القول
 بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور فلا يلتفت اليه وعلى التنزل فقوله ان كان صدقا
 يدل كما تقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطأ لان الخطأ هو ذلك بخلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف الكذب فانه يدل شرعا على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتح الكفر بذلك
 وان قلنا بهذا أقول البعيد المهجور لان قوله ان كان صدقا لا يتأتى بساؤه عليه لما تقرر
 واتضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم انسيا أم جنيا
 أو قال انه جن أو مغر وضوا من أهضائه على طريق الاهانة كذا أقره واعتراضا بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أكان
 بشرا أم ملكا أم جنيا لم يضره ذلك ان كان ممن لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم انه كان شابا أو شيخا مكيا أو عراقيا عربيا
 أو عجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعهم بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أهو جسم أم لا لان الجسم لا يمكن ان يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة ان من قال أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في انه المدفون بالمدينة

وأنه الذي نشأ بمكة أو أومر بالحج إلى البيت واشتد في إياه للبيت الذي بمكة لا يكون كافرا في
 جميع ذلك قال الشيخ والحق الله - بل فسكفره في البيت دون ما عداه وذلك لأنه لا يكون
 كافرا إلا بما علم أنه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء أكان من الدين أولا وكون
 النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة أم لم يولد بالضرورة وإنه ليس من الدين
 لأن لم يمتعه به فيكون جاحدا كجراحه عند دونه صرفا لا يكون كاذبا لا كافرا أو ما للبيت فإن
 الأمة أجمعت على التكليف بعين هذا البيت وتعاقدت من الدين لأنه إما شرط في الحج أو ركن
 فيه وإما كان من الدين فخا حده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انتهى
 وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما ستعلم وجزم بعض المتأخرين بتكفير من
 اعتز بوجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى
 في كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر بعده قال
 واستأنس كفره لأنكاره التواتر فإنه لو أنكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم أو نكاحه
 بنت سيدنا عمر أو وجود أبي بكر وخلافه لم يلزم منه كفر لأنه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
 يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة وإن كان الإسلام انتهى وأدت خبر من قول الحلبي
 أن كان لم يسمع شيئا من أخباره صلى الله عليه وسلم وعما يأتي ثم من قول هذا المتأخر إلا أن
 يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر بعده عنده أن محل ما قاله الشيخان من
 تكفير من قال لا أدري أكان النبي أنسيا أو جنيا فمن هو مخاطب للمسلمين لأن قوله ذلك
 يأتي عن تكذيبه لا فساده والستة والأجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخاطبا
 للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ عما يأتي عن الروضة عن القاضي
 عياض أعذر وهو قول المخاطب للمسلمين لا أدري أكان شيئا أو شابا أم كيا أو عرافيا عريا
 أو عجميا وأنه الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يتأتى فيه التفسير أولا يكفر به مطلقا للظن فيه
 محال وقضية كلام الحلبي الأول وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
 في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أنسيا أم جنيا فإن قلت يناق
 ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
 أو توفي قبل أن يلقى أو قال ليس به نبي كفر لأنه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب له قلت
 يمكن الذوق بأنه هنا لم يحزم بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم فاته جزم بذلك وجزمه يستلزم التكذيب
 لمن هو بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره هذا كان كراهيا ما على
 ذلك لكن سببه لم مما يأتي ثم إن الأوجه أنه حيث كان مخاطبا للمسلمين حتى ظهر به علم ذلك كفر
 بانه كاذب بالتردد فيه (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيم لو قال كان أني النبي صلى الله
 عليه وسلم طويلا الظفر واحتافوا فيم صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير

الجمة رادى الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر ان لم يستحبه انتهى وانما
 الاستوى وغيره بانه لا ينبغي ان يكفر وان استحس ذلك لم يفسد في المجموع عن جمع من
 المجتهدين ان ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والا اعتراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الاذرى وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف الى جوازها
 بغير وضوء ونسب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وان كان غلطاً ولم يتعرض الشيخان
 ولا غيرهما في ما رآيت للراجح في المسئلة الاولى اعنى قوله طوبى للظفر والذي يظهر انه ان قال
 ذلك احتقار صلى الله عليه وسلم واستهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفر والا فلا يرد من
 التعزير الشديد (ومنها) لو تنازع اثنان فقال أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال لا حول
 لا يغنى من جوع كفر ولو سمع اذان المؤمن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر او يقدم على الزنا باسم الله استخفافا باسم الله تعالى كفر كذا اقراه واعتراضا بان ابا حنيفة
 صح عنه انه قال لا كفر احد من اهل القبلة بدين وهذا الاعتراض في غاية القوط أما
 أولا فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة وان صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر اليه لان الشيخين وكفى
 بهما حجة رضياه وأما ثانيهما فان كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بنحو
 أمره تعالى أو تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على ان قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه اذ ذلك ايضا والتكفير هذا لم يأت من حيث ارادة كتاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف أحد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كذا اقراه ومحل ان قصد الاستهزاء أما اذا
 أطلق أو ألح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلافوا فيما
 لو وضع متاعه في موضع وقال سلمته الى الله تعالى فقال له آخر سلمته الى من لا يتبع السارق
 اذا سرق ولم يرجع والذي يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة المجرم اليه سبحانه وتعالى كفر
 وان أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الاذرى قال انما ظاهره انه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أى استهزأ به ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة
 استخفاف فالكفر ظاهر انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس أحد منهم على مكان رفيع
 تشبها بالملك فسالوا المسائل وهم يضحكون ثم يضر بوجهه بالمجرف أو تشبه بالمعلمين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد حير من العلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلتى التشبيه انتهى ولا يغتر بذلك وان
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة الى العلم فانه يصير مرتدا على قول جماعة وكفى بهذا خسارا
 وتفریطا وظاهرا كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التقرير على المسئلة
 الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد انها خير من كل علم

لشهوله العلم بالله وصفاته وأحكامه أما لو أراد العلم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لأنه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما إذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لأن ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو دام مرضه واشتد فقال إن شئت توفي ككفرا وكذا لو ابتلى
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا ففعل أيضا أو ماذا بقي لم تفعله ووجه
 الأول ما مر من أن معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه إلى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضر باشديدا فقال له رجل لست بمسلم فقال لا متعمدا
 كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد التوروي عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظر اذ لم ينو شيئا انتهى وانظر واضح فالوجه أنه ان نوى اجابته أو أطلق لم يكفر وان قال ذلك
 على جهة الرضا بنسبه اليه كفر ثم رأيت الأذري قال والظاهر أنه لا يكفر اذ لم ينو غير اجابة
 المدعى ولا يراد المدعى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاصي على سبيل السب
 والشتيم للذو ويريد المدعو اجابة دعائه بلبسك طلبا لرضائه انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فأسلم فأعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروي عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لأنه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 أحاديث صحيحة في قصة اسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تصنع بلا اله الا الله اذا جاءك يوم القيامة قال حتى تمنيت اني لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار اليه أخيرا من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا
 فيه تصريح بمنى الكفر للدنيا وأما اسامة رضي الله عنه فلم يتعمد وانما أراد أنه لم يكن أسلم
 الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن يقتله لانه لم يكن خريفا عليه أو ان الاسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تمنية فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقرر
 وكأنه استصغرا كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكبه من تلك
 الخبايا قلما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقل عنهم لم لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المناكحة بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى
 أن لا يحرم الله تعدى إلى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر واضابط ان ما كل حلالا
 في زمان فتى حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر واحتلفوا في موضع قلنسوة المجوس على
 رأسه والعجيب انه لا يكفر ولو شد على وسطه حبالا فسهل عنه فقال هذا زنار فالا كثرون على انه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنار او دخل دار الحرب للتجارة كفر وان دخل لخليص الامر لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها اذ لم تكن نية انتهى أي فحيث
 لم ينو بتعمده ذلك جميعه سواء كان حلالا في مله أم لا ما يجرى إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بخبر به ذلك علينا لم يكفروا ولا كفر وتمنى تغيير الاحكام

من كان من المشركين رضى الله تعالى عنه في الامم وحيث ليس نرى الكفار سوا عدوهم
 دار الحرب أم لا بنية الرضا بينهم أو الميل اليه أو تهاونا بالاسلام كفر والا فلا واعتزض
 ما ذكره النووي في مسألة نرى الكفار بان اقامى حسين نقل عن الشافعي رضى الله تعالى
 عنه أنه لو وجد لصم في دار الحرب لم يحكم برده وان ليس نرى الكفار في دار الاسلام حكم برده
 ونقل في المطالب عن القاضى الارتداد في المسألة لان الظاهر أنه لا يفعله الا عن عسيدة
 ويجاب بحمل هذا الاطلاق على التفصيل الذي أشار اليه النووي وقد بينته وقول في نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ماصرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال لو وضع على رأسه غيار أهل
 الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا انتهى وفهم ابن الرقعة من قول الرافعي السابق والصحيح انه
 إشارة الى وجه في القناعة وليس كافهم فان الرافعي انما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه
 الفروع كلها من كتبهم ولم يقل منها شيئا عن الاصحاب قال الاذرعى واعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من حبل ونحوه زنارا ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفرا انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم لو قال معلم الصبيان اليهود خيرون المسامين بكثير لانهم يقضون
 حقوق معلمى صبيانهم كفرا قالوا ولو قال النصرانية خير من المجوسية كفرا ولو قال المجوسية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من المجوسية
 الا ان يريد ان يهاحق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم
 لذكر ينبغي ان يحل ما اذا قصد انظر به المطلقة فان أراد انظر به في الاحسان للمعلم ومراعاته
 لم يكفروا وان أطلق فهو محمل نظر والا قرب عدم الكفر (ومنها) قالوا لو عطس
 السلطان فقال له وجعل يرحمك الله فقال له آخر لا تقل للسلطان هذا كفر الآخر زاد
 النووي عفا الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى (ومنها) قالوا لو سقى فاسق ولده خمر افتقر بآؤه
 الدراهم والسكر كفر وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد صل فقال
 لأسلى فان الثواب لمولاي كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قالوا لو قال كفر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو اصبر الى الغدا وطالب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المتولى قالوا لو قال لعبد و لو كان
 نبيا لم أر من به أو قل لم يكن أبو بكر الصديق رضى الله عنه من الصحابة كفر قالوا لو قيل لرجل
 ما لا يبار فقال لا ادري كفر ولو قال لزوجته أنت أحب الى من الله تعالى كفر وهذه
 الصور تتبعها الا فاسط الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها انها قواختلافها ذكر
 ومذهبنا يقتضى موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدّمنا ما يحتاج الى التنبيه عليه حكاه وتصديقه لا ونقد اوردا وانما قوا واختلافا
في جميع المسائل السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فأما مسألة تأخير
عرض الايمان فتقدم تحقيقها عند ذكر كلام المتولي وأما مسألة لو كان نبيا لم أو من به فقد
مرت أيضا وانكافير فيها واضح لانه رضى بتكذيب النبي وأما ما قالوه في انكار صحابة أبي بكر
رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث ينقل عنهم قطب بل نص عليه
الشافعي رضي الله تعالى عنه كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو أنكر
كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان كافرا نص عليه الشافعي لان الله تعالى
قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن ومن معك كلامهم ان انكار صحبة غير أبي بكر لا يكون كافرا السكن
اختاره بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليهم المأثورة من الدين بالضرورة كفر ويوجب
بأن شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب أمر يتعلق بالشرع كما في انكار
بمكة بخلاف انكار ما لا يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفي وانكار صحبة غير أبي بكر لا يتعلق به ذلك
بخلاف انكار صحبة أبي بكر لان فيما انكذب القرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده أيضا
قال في السكا في أيضا ولو قد عاشت رضي الله تعالى عنها بالزنا صار كافرا بخلاف غيرها من
الزوجات لان القرآن العظيم نزل به ايتها انتهى وأما ما قالوه فيمن قال له الايمان الى آخره
فاعترض بان الصواب مخالفتهم فيه لان كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا يقدح
لهم عبارة عنه ونسأل الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم
معرفة اصول العقائد بادلها وهو بعيد تصلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بانه من تسكّم بلفظ التوحيد
اجرى عليه أحكام المسلمين فثبت أن ما أخذ التكفير من الشرع لامن العلة لان الحكم بالباحة
الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما طنه بعض الناس وبقي في الرافعي فر وع أخرى
عما نقله عن الحنفية حذفها من الروضة لانها بالمارسية وقد نقل القموني تعريها عن بعض
فقهائها الاعاجم فنذكر تعريها محققين كلامها بما يقيد أو يوضحه (ومنها) لوقال عمل الله
في حق كل خير وعمل الشرمي كفر ونظر فيه الرافعي بقوله وما أصابك من سيئة فن نفسك
والنظر واضح حيث أطلق أو قصد انه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان أراد
استدلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لوقال لزوجه أنه أنت ماتوذين حق الجار فقات لا
فقال أنت ماتوذين حق الله فقات لا كفرت انتهى والوجه خلافه الا ان أرادت بذلك جحد سائر
الواجبات (ومنها) لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
أما به هذا غير أدب كفر وقد يوجه أن هذا انكار لسنة لعق الاصاب ورغبة عنها فيأتي فيه
ما مر فحين قيل له قص أطفالك فقال لا أفعل رغبة عن السنة (ومنها) لوقال جوابا لمن قال فلان

بين يدي الله يد الله طويلة فقبل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر والافلا وقد مر الكلام في
 الجسمة فبأق هنا ان أراد الجارحة أمالوا أطلق أو لم يرد هاهنا لا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
 فقبل يكفر وقيل لا وقد مر ان الفاتلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قواهم
 من الحدوث أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلمنا
 كما ظلمتني كان حكمه كسابقه أما في غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جهوى وأما في الآخرة
 ما لا كفر فيها وانح نعم ان أول تأويل اقربا احتمل أن يقال بعدم كفره ومعه لوقال الله يعلم في
 دائما اذ كرك بالدهاء أو في بحر ذلك وفرحك مثل ما أنا بحزني وفرحني أو قال لمن قال له ألا تقرأ
 القرآن أو ألا تصلي أني شيعت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعجل هذا أو العجائز
 به لولن عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن مذاق قلبي أو قال لمن قال له
 صل حتى تتجدد الصلاة صل أنت حتى تتجدد حلالة وترت الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع
 هذه المسائل نظروا لوجه خلافه ما لم يرد بقوله العجائز به لولن عنا أو بقوله المعمولة وغير المعمولة
 واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة أو نحو سجدة منها كفر ولو أراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال المحفل لا حول أي شئ يكون أو أي شئ يعمل
 كفروا الكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول لا يغني من جوع الا ان يفرق بأن تلك أقبح (ومنها)
 لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافه الا ان أراد تشبيه الأذان
 بنا قوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر أي شئ في المحشر وهو ظاهرا ان أراد
 به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
 والوجه خلافه ما لم ترد الاستغراق الشامل لأحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 (ومنها) لو ألقى فتوى أعطاها له صاحبه خصمه وقال أي شئ هذا الشرع وهو ظاهرا ان أراد
 الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قريته ربهما تبدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
 وقد قال ليا يا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهرا ولا يتأتى فيه التفصيل فيمن أجاب من ناداه بيايهودي
 كما هو ظاهرا (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تب الى الله تعالى أي شئ عملت حتى
 أتوب وفيه نظروا لوجه خلافه (ومنها) لوقال فلان كافروا كفروا كفروا كفروا كفروا كفروا
 بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال المحفل لا حول لا يسير في الزبدي أو العلم لا يسير فهم يريد
 أو قال ان أمره بحضور مجلس العلم أي شئ أعجل بمجلس العلم أو قال اذهب اعجل بالعلم في
 الزبدي أو قال في حق فقيه ههنا هو في الملاقاة الكفر بجميع ذلك نظروا لوجه انه لا كفر
 عند الاطلاق وبعد ان أكلت هذا التأليف رأيت كتابا مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية
 ساق فيه جميع ما مر عن الحنفية وزيادات كثيرة فأحببت ذكرها في هذا المحل تقيما للفائدة فقام
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس في كفر المصنفات وفي هذا
 التأليف أسامح فانه جعله ثلاث فصول فصلا في الألفاظ المتفق على انها كفروا فصلا في الألفاظ

يختلف فيها وفصلا في ألفاظ يختص على من تكلم به الكافر وحكي في الفصل الاوّل كثير من
 المسائل التي قرأنا الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما أجمع على أنه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنذكر ما في كل ذلك من سياتي لغالب ما فيه
 وان لم يرضه متعقبا كلام من مسائله بما يبين ما فيه وان قواعدنا توافقها أو تخالفها في مسائل
 الفصل الاوّل المعقود للتعقّب على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم
 يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من فحش عليه أو استحسنه أو رضى به بكفرا انتهى
 وإطلاعه الكفر حقيقته في الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب اليه كفر في تركه المجيء الى دراهم لانه لم يكن قريبا العهد بالاسلام يعذر بحمله
 فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كره وكذا يقال فيمن استحسن ذلك أو رضى به قال
 ومن أتى بلفظ الكفر بحبط عمله وتقع الفرقة بين الزوجين ويحدث النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكافر من الزوج واحد من الزوجة يجبر عن النكاح وهذا بعيد بعيد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى اراد من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه زنا
 وولده ولد زنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات على الكفر بحبط عمله ولو قدم وحدد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو لم يصل صلاة الوقت ثم أسلم لم يتقضها وعندنا يفسخها
 وكذا الحج فلو أتى بكلمة فخرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد ولا بكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة وعندهم يجب رعدنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافرا فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا
 والآخرة فقيده الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل بالردّة في الآية الاخرى وهي
 قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الأصولية
 ان المطابق يحتمل على المقيد لا يقيّد بالالتقييد بالموت على الردّة في الآية الاولى انما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأننا نقول كونه قيد في احباط العمل محقق واما جعله قيداً
 لما دمه فهو محتمل بأخذنا بالمحقق وتركنا بالمحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة انه حكم على من كفر بالايمان بأنه حبط عمله وبأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر اذ لو أسلم ومات مسلماً لم يبق في حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما يشهد له استقرار النصوص ومن ادعى خلافاً فعليه البيان اما بالنسبة لثواب أعماله
 التي سبقت الردّة فانه يحبط اتفاقاً منا ومنهم اما عندهم فواضع لانه اذا وجب القضاء عاصرت
 تلك العبادات كأنها لم تقبل واما عندنا فافك ذلك كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
 ويترق على طريقته بين عدم وجوب القضاء واحباط الثواب بأن ملحظ وجوبه عدم الفعل
 بالكيفية أو وقوعه مع عدم الاجزاء ولا شيء من هذين هذا لان الغرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشرطها فوقعت مجزئة فلا يجب قضاؤها الا بنص صحيح صريح في ذلك وقد علمت

ان الآية المشيدة خاصة على خلافه واما لحظا الثواب فهو القبول بمعنى الاثابة وبالردة يعني
ان لا قبول لانه وجدت منه الآن حالة تنافي تأهله لثواب من كل وجه فاستقطب حيث نذرو بعد سقوطه
الاصل عدم عودته حتى يدل دليل على عودته بالاسلام فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم أر من حارم
حوله ولا بأدنى إشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر فقامضى عليه فيما يلزمه اعادته
قطعا وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عند نفايه تأهيل غيرتهم يعلم وهو الوطئ وان كانت
بعده وقف على انتضاء العدة فان جمعها بالاسلام قبل انتضاءها فالتكاح بحاله والابان انتضاءه
من حين الردة به قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد افظا الشهادتين بل لابد منه من التبري
بما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا فينبغي التنبه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويظن
ان من وقع في مكفر عاصر أو يأتي برافع حكمه عنه بمجرد تلافظه بالشهادتين وليس كذلك بل
لابد مما ذكر وما ذكره من ان من سبق لاسانه لكفر لا يكفر ظاهرا موافق لمذهبنا أيضا ومحل ذلك
بالنسبة لياطن أم بالهبة للظاهر فقط اهر ما ذكره أئمتنا في باب الطلاق أنه لا يصدق في ذلك الا
بقريته قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره
أو نهي من نواهيه أو أنكر أمره أو نهيه ووعد به وعيده أو قال فلان في عيبي كيهودي في عيب الله
أو قال يد الله وعني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء عالم أو على العرش وعني به المكان
أو ليس له نية أو قال يظننا وينظرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض أو قال
لا يحلونه مكان أو قال الله فوق وأنت تحته أو قال أنصف الله ينصفك يوم القيامة أو قال الله ظم
أو نزل أو جاس لانصاف انتهى وما ذكره أولا الى قوله ووعد به وعيده صرحهم بقيد وما ذكره فحين
قال فلان في عيبي الخ من انه كفر اتفاقا نظر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
تكفير الجسمة والجهوية ومر تأفيه من الخلاف والتفصيل وما ذكر في ليس له نية في الكفر نظر
فضلا عن كونه متفقا عليه لأن النية القصد وقد ذكرنا التوضيح فقال الله عنه في شرح المذهب انه
يقال قصد الله كذا يعني أراد فن قال ليس له نية أي قصد فان أراد انه ليس له قصد كقصدنا
فواضح وكذا ان أطلق أو أراد انه لا ارادة له أصلا فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
أيضا أو أراد سامها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنصف الله ينصفك يوم
القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهرا لانه أراد به انك ان أطعته أثابت فواضح انه غير كفر وان أراد
حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه الكفر لان من اعتقه ان الله يحتاج الى أحد من
خلقه فلا شك في كفره وان أطلق ترددا الظرفية والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجسمة قال أو قال يارب
ا كفتار أسأبرأس أو قال أنا كافر أو بري من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
خصمه أحاكك بحكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يجري الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا ديوم أي شيء يعمل الحكم انتهى وما ذكره في ياربنا كفنا رأس أبراس
في كونه كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل من الشيخ الامام أبي محمد الجويني
والدامم الحريز الذي قيل في ترجمته لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
أبا محمد الجويني أنه كان يحكي الليل ثم يقول عند السحر - واء بسواء أي لا شيء لي ولا شيء
علي - ولت ان تهرق بين هذا المفظوا كفنا رأس أبراس بأر ذكر الكفاية يستدعي المثل كما
تسكيننا نسكفيل ففيه اشعار باحتياج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنفية نظر والذالك ومع
ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان
يريد كفنا سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا فلا كفر وكذا ان أطلق
لان اللفظ ليس نصا في المعنى الاول بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا وقد مر
ما يوافق وما ذكره في يمينك والضراطة سواء انما يتجه ان أراد باليمين القسم به الذي هو اسم من
أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو ما أو اسم نحو طلاق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
أقسم بالاول وأراد بيمينه فعلة الذي هو حلفه دون المحلوف به و يتردد انظر هنا فيما لو أطلق
وقد أقسم بالاول ويظهره لا كفر في الحالت ان اليمين مترددة بين العمل والمحلوف به وتبادرها الى
المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق ما حلت انما مع ذلك تحتلة احتمالا
غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وكذا اسم في اليمين
كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف بها
لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الأعراف الحكم وما بعده انما يتجه الكفر فيه عند ان
أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استخفافه قال أو قال أنت أحب الى من الله تعالى أو من
النبي أو من الدين أو قال لو كنت اها أخذت ظلمي منك أو قال ظلمي الله أو هو ظالم أو قال الله
تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في أو قال أنا كلاله أو الله في ست
جهات أو يوجد في كل مكان أو أنكر الله أو شك فيه أو في آياته أو يخرج بها انتهى وما ذكره في
أنت أحب الى من الله أو النبي محمدا - هل وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق
أو أراد الاخبار عن قبيح - لفق نفسه من ان مياها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم مذكره في الله في ست جهات
أو يوجد في كل مكان مر انه لا يأتي الا على الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال أو قال ذهب
بجلدي قل هو الله أحد أو قال أخذت بريق ألم أو قال يا أقصر من انا أعطيتك الكون وانتهى
وهذا ما رأيت في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون لا معنى له ولعله تحريف
من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقص بجلدي أي فكري مثل سورة
قل هو الله أحد ككافرا ولا شيء في ذلك لانه اذا جوزه على نفسه أنه أتى بمثل تلك السورة أبط
اعجازا نقرأ وانكارا بحجازه كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر بعض

هذا الله بالحق من ربي محبوه فخصه بالحروف المقطعة أول الأولى بالم وأول الثانية
 بالحق مصدر معص وهذا تهود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الفهم قال ان
 هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ كذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاعجاز وقع بانصر من سورة انا اعطيناك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب بدني أو ضرب مارا وغيره انتهى وصرح في الروضة انه يجب عدم الكفر قال أو قال
 من قرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لا تقرأ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن قرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملاقدا فقال كاساها قافرا وفرغ شرا بافصال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كاههم أو وزقهم يخسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيتنا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أو دعي الى الصلاة فقال أنا أهدى وحدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل التفتلة لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا ويذهب بربحكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بجمرة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فقيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب فيبيل باب
 الفصل قال أو قال المحصف آله الفساد والاهواء ولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغراسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني الله بكذا
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم مرة فبيده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وإضافاً لانيبائهم متفقون في أصل التوحيد والعقائد وانما الخلاف بين
شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها على المفاسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكنة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحينئذ فعدم
الرضا بطريقه واحده منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين اما علمت ان الطريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبيا والمستلتم هذه
من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنياً أو قال
استخفنا النبي طويلاً الظفر خلق الثياب جاع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سئمة فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أولاً أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
أو أيش تعمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا ترد في نعمة انتهى
والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقصيدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طمأنينة في قلبه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
نظروا ويحتمل انه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو اطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقيده لكن
هنا زيادة صور واطرافها الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهراً وكذا اذا قال عند التسليم
أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله عند اكل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس انما أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري ربه شدة من رياء الجنة فقال
كذب أو أعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاء فعلت أو أيش قلت
حق أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما عدا كذا والكفر حينئذ واضح
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر بشرط الكفر بالبسملة عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل
وجه استخفافاً بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما مشابهة ما لم ينجم الكفر ومسئلة سماع المؤذن
مرت بما فيها الصلوات في هذه زيادة انما أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطلقاً بل لا بد ان يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكر فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان أعاده الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

الجليل المشهورين من انه يريهم محبوبه شفاه أول سورة طه سورة بقره بأول سورة الاحقاف
 شفاء الله بالحق من ربي محبوبه فخصف الحروف المقطعة أول الأولى بألم وأول الثانية
 بالهمزة مصدر غصن وهذا تمهيد فاش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيدا فحين قال بان
 هذا شيء تلك الحروف لانه حينئذ مكذب بعض القرآن وان يكون في الآية إشارة الى انه
 من ادعى ان الاله بار وقع بأمر من سورة انا أعطيناك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاله بار وقع بأمر وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب بدف أو من طرا وغيره انتهى وصرح من الروضة تصريب عدم الكفر بقرآن أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لقارئ لا يقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملامد حاقصا كاسادها فأفرغ شرابا فقال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو السكيل وإذا كانوا هم أو وزنهم يحسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيتنا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أودعي الى الصلاة فقال أنا ألهي وحسدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل النفس لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا وتذهب جهنم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبعده حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائمه فيسته لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الغسل قال أو قال المصحف آلة لفساد الله وأولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغرا سمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني اشكرك
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المصحف
 والقمر ان ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيدو يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل من قص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصده احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق السافر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي نتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً قال أنبياء منتهون في أصل التوحيد والعقائد وأنما الخلاف بين
 شرائعهم في القروع فقط لأن مدارها على الفساد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
 والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحيث قد عدم
 الرضا بطريقه واحدة منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لما علمت ان طريق كل
 واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستثنى بعده
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنباً أو قال
 استخفاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
 فانه سئة فقال بالا نكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلق فقال لم أرهما أولاً أرى
 بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
 أو ايش نهمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تشر في قصعة انتهى
 والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
 بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
 في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا تطار بجافيه وما ذكره في القرع أي الدباء والخلف فيه
 نظروا يتجه به لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو الملق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
 أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كما يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييده لكن
 هنا زيادة صور والمحاقها بما الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
 أو التأميل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
 الله عند كل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
 الجمار أو الجرس أنا أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة فقال
 كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات
 أقول لا اله الا الله أو قيل لغافل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاً ما ايش فعلت أو ايش قلت
 حتى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
 لان قوله سمعت هذا كثير امع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
 بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكراً كفر وشروط الكفر بالسملة عند الحرام
 ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه مثله من كل
 وجه استخفاً فبالذكر فان الملق أو قصد ان بينهما مشابهة ما لم يتجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
 مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة أنا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
 مطابقاً بل لا بد أن يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكراً فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
 الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

وحيثما كان مع علي عليه السلام جديت بجلالته لو أجاد الضمير على التمسك أو اعتدلت على
 على وجه الإيماء بجلاله العذوبه فانه لا يكفر ووقع قريبا ان أمير أبي يتناظر بما قد خضع
 الجاهل من أهل مكة فقال قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وانما أقول
 وتشد الرجال الى هذا البيت أيضا وقد سئلت عن ذلك والذي يتجه ويظهر فيه انه بالنسبة لقواعد
 الخفية والمساكنية وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا وأما بالنسبة لقواعدنا وما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه استدراك على حصره صلى الله عليه
 وسلم وانه ماخر به وانه شرع ماخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم وانه ألحق هذا
 البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص من بقية المساجد بهم هذه المزية العظيمة التي
 هي التقرب الى الله تعالى بشدة الرجال اليه او كل واحد من هذه القواعد الاربع التي دل
 عليها هذا اللفظ الصحيح الشنيع كفر بلا مزية فتقصد أحدهما فلا نزاع في كفره وان اطلق
 فالذي يتجه الكفر أيضا لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 الى نسبة كما علم من فروع كثيرة صرت وتأتى وان أقول بأنه لم يرد الا ان هذا البيت لا يكونه
 أهوية في بلده يكونه ذلك سيالجي الناس اني رؤيت مكان عظيمة تلك المساجد اقتضت
 شد الرجال اليها قبل منه ذلك ومع ذلك فيعزى الكفر بالبيع بالضرب والحبس وغيرهما
 بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى انفساء التعزير الى القتل كما سبأني عن أبي يوسف لا راح
 الناس من شره ومجازفته فانه باع فيه ما الغاية القصوى تاب الله عليه واوعيه آمين وما ذكره من
 كفر من قبل له قل لا اله الا الله فقال ما صراغما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فحين قيل له قل استغفر الله قال أو سخر بالشرية أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حلت سخرة أي من التسخير في الاحمال الشاقة ظلمنا أو لى زمان ما صليت
 سخرة أو قال اكون قوادا ان صليت بطوات الامر على نفسي أو قال من يقدرا ان يتم هذا
 الامر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يقدر ان يتمه أو قال الناس يعملون الصلاة لاجل
 أو قال غلبت رأسي من الصلاة أو قال أعطيتم الزرعة حتى يزرعوها أو قال أو خرج حتى يحس
 رمضان أصلي جيعا أو قال كم صليت ما أصبت خيرا أو قال اني وأمي يعبدان فلما صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي اذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أو لم أصل سواء أو قال لا أصلي
 حتى يجسد حلاوة الايمان أو قال كم هذه الصلاة أصلي قلبي نقر منها أو قال بالاستهزاء في
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزيادة أو قال صلاة ليست بشيء لو بقيت تحمض أو تتفن أو لا
 يتغير عجينها أو قال هذه فعل الكسلان أو فعل أحد غيرك أو قال ليست رمضان لم يكن
 فرضا آخر أو قال هذا الصوم نقر قلبي منه أو ضيف ثقيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر
 بالشرية أو حكم منها انفسا فظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فان
 اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقاً عليه بل

كثير منها لا وجه للحكم بكفر قائله الابنوع تسكتوه وتصفوا لذي يتجه فحين قال عن الصلاة
أو غيرها من الطاعات انها مخرجة انه يكفر سواء أراد حقيقة المخرجة السابقة أم أطلق أم الأول
فواقع لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم وأما الثاني فلان ذلك هو وضع المخرجة فلم يتجس الى
نصده بخلاف ما لو صدق انه لعدم خشوعه من لا لا ثواب له في ماله فاشبهت المخرجة حيث ذفاته
لا يبعد قول تأويله وفي مسئلة القيادة وما بعدها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
أو الاستهزاء بالصلاة أو الصيام أو استحل ترك أحدهما لغير مذر أو ان الصلاة يتساهل بها من
سبب كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو أطلق أو قصد منه في آخر ومر عن الرافعي مسائل
من ذلك منهم مع تعقها فلا يغيب عنك استخفافها قال أوقيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
المعكر فقال أيش عمل بي أو ما يجب أو قال هذا فاشار وهذا من على وجه الانكار أو قال أيش
تضولي أنا أوقيل له كل حلال فقال الحرام أحب الى أو قال هات آكل الحلال اسجد له أو قال
يحوز لي الحرام أو قال ليت الرثا أو اللواط أو الظلم حلال أو دفع لثقة بغير حرام من مال مسلم
أو ذمي وهو يعلمور جاتوا به أو دعاء الفقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو أيش اعلم
بالشريعة وعندى الديوس أو قال أوقيل له قد أخذوا هم بقونه حين أخذت الدراهم
أن كانت الشريعة والقاضي وأنا أريد الذهب والفضة أيش أعمل بهذه الاحكام أو صدق
كلام أهل الأهواء أو قال عندى كلامهم كلام معنوى أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
أو قال برك الله في كذبك أو قيل له لا تكذب فقال قلت من كلمة الانسلاص انتهى
وما ذكره قبل مسئلة القنى في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
بالمعروف انه لا كفر فيها الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من سخر بحكم من
أحكام الشريعة كفر ولا شئ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال
فيه شيأ من ذلك استهزاء أو سخر به كفر والا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
بالضرورة والذي يتجه أيضا في الحرام أحب الى انه لا يكفر الا ان أراد انه يجب سائر أنواع
الحرام دون سائر أنواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه انه لا كفر أيضا
بها آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا انسان آخر لا يكون كفرًا مطلقا بل في بعض صور
كما مر حبه الأثمة ومر في ذلك من يذهب وتفصيل فاذا كان هذا في السجود فبالفعل فما ظنك
بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
الصرف أو على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضا انه لا يكفر من قال يجوز لي
الحرام الا ان نوى العدم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة وأما مسئلة القنى فقد مر
الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفرًا ان اعتقد أنه يثاب على
الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى أن الثواب من
جهة أخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذا لم يفتقروا على ان الصلاة في الدار

المغصوبة أو الثوب المغصوب أو الحرير أو نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لا تنكح
أبلة وما ذكره في رجاء دعاء الفقير بعيد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به وكفر زاعم أنه
لا نص في القرآن على تحريم انما ظاهرا لانه يستلزم تكذيب القرآن الناص في غير ما آية
على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب
يستلزم انكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجه أنه لو قال الخمر حرام
وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لانه الآن محض كذب وهو لا كفر به وما ذكره من
الكفر في مسألة الشرع والاداعي والاحكام المذكورة وان ظاهرا ان قال ذلك استهزاء
أو استخفافا وكذا ان أطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء
وما ذكره من الكفر في تصديق أهل الأهواء انما يتجه ان أرادهم ما يعم من تكفيرهم ببدعتهم
أما من لا تكفرهم فتصديقهم غير كفر وما ذكره من الكفر في برك الله في كذبه لا يظفر له
وجه الا ان أراد أن الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته تطلب البركة فيها من الله
تعالى وما ذكره في المسئلة الأخيرة ظاهرا أن ما قاله الموصوف بالكذب من اجزاء كلمة الاخلاص
بخلاف ما اذا أطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول ~~الادعاء~~ الرقعة على من نسب له كذب بأن
ما يقوله حق كما أن سورة الاخلاص - قفاته لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
احتمالا قريبا قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو هباء أو تزوير أو قال
ايش مجلس الوعظ أو العلم لا يثرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو فحكك على وعظ العلم أو قال
رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الا وراء الجنة أو قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربت
أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والايمن واحد أو لا أرضى بالايمن أو لا أدري
أين يصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال سخى الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
سلطانا فقال له عظيم أو قال بالافارسية خدای بزرگ وهو يعلم انتهى وما ذكره من الكفر بتلك
الاصناف التي لا علم ظاهرا لکن ان أراد العلم من حيث هو أو خصوص علم أصول الدين أو علم
التفسير أو الحديث أو الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه ان أراد الاستهزاء
وكذا ان أطلق على احتمال قوي فيه لظاهر هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
وقد مر في تصفة ثريد خبر من العلم كلام استخضره هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه
ان أراد الاستهزاء بالواعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظ املو أراد الاستهزاء بالواعظ
أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
وما ذكره في كن ساكتا الخ انما يتجه أيضا ان أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب اليها
والا فلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وما ذكره من
~~الفرق~~ مسألة الشارب لا يظهر أيضا الا ان أراد عيب السنة أو نحوه نظيره ما مر في قص
الظنارك وما ذكره من اطلاق الكفر في بشما أخرجت السنة والمسائل بعد هذه الى قولي

انتهى ظاهرا لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفرة وما يعدهم نظير ما هم لا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان اغظها يا بابه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خدای بزرگ ای الله كبير الا أن معطى
هذا الملك اهذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خدای بزرگ وحيث لم يقل ذلك تقبل ارادته ما ذكر بل ولوقيل لا ينبغي أن يكفر الا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خدای بزرگ وصف للسلطان الذي رآه لم يعبد قال أو قال له كافر أعرض
على الاسلام فقال لا أدري صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتقيمه أو أسلم كافر فأت
أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناد يا كافر فقال ليتك أو قال أنا كافر ايش
عليك أو قال عمتي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للطلقة بالثلاث لتحل لزوجهها بلا محلل
ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل لزوجهها وكذا الوارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها
مطلقة ثلاثا لم يطأها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والفلاسفة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لولده ولد الكافر أو شذفي وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحليص الأمري وبخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لان لبس السواد حلال واللباس أفضل انتهى وما ذكره في المسئلةين
الاولتين هو المعتمد كما قدمته بما فيه مما مر أنه متضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحظة والرضا
بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال
من أسلم ما ذكر ظاهرا ان أراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما مر والطلاق الكفر
فحين قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان أراد تسمية الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق أو اراد أنه غلب على اهل الكفر فان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه الطلاق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوي بالكفر نفسه فان أطلق فالكفر بعيد وار
راد أنه يشبهه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شذ الزنار قد تمت ايضا بما فيها أو قال ان
أعطاني الله الجنة لا أريد هادونك أولا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخلها أو قال ان أعطاني الله الجنة لأجلك أولا أجل هذا العمل لا أريدها أو انكر اقيامة
أو الصراط أو الميزان أو الحساب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو المعصية أو اللوح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أحد أو شبهه بشئ أو وصفه بالمسكا أو الجهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو انكر رؤيته الله بالعين في الجنة أو شذ في رسالة المرسلين أو شذ في ثبوت
وعده ووعيد أو وصف محدثاته أو أسمائه أو قال لا يضر المسلم ذنب أو رأى خلوه المسلم
المذنب في النار أو شذ في فرائضه أو أحب ما أبغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم

اوبالاعكس أو آيس من الثواب أو آمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو اهتمت قدم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومما نزل دخول الجنة من الروضة انه مقرب عدم الكفر
 في بعضها ويقام به الباقي ومما أيضا نال الاوجه في ذلك تخصيص فراجع وما ذكره من الكفر
 بانكار القيامة واضح كانكار حشر الاجساد أو انكار الصراط والميزان ونحوهما مما تقول
 المعتزلة قبحهم الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وانكار الجنة والنار الآن لا كفر به لان المعتزلة ينكرونهما الآن وأما انكار وجودهما
 يوم القيامة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب لانه وص التواترة الطعية وانكار المحقق بمعنى
 القرآن كفر اجماع بخلاف انكار محقق الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والعلم وروية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فيه تنظر فان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبهه الله تعالى
 بحدوث أو وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم ان الله تعالى لا يخلق فعل العبد لا كفر به أيضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما
 والاشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين بل أو رسالة من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعدة أو وعيدده فان في الملاق
 كونه كفر انظر الا ان جوز شرعا دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار وصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك اللازم كما امر أن الاصح ان لازم
 المذهب ليس بمذهب لان القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بلازمه وزعم انه لا يضرب المذهب
 ذنب أو انه يخالف في النار لا كفر به لان الاقل مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 صرحهم لا يكفرون والاشك في الفرائض الكفر به واضح لانه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كنكارها بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فانه لا يتجه فيه الكفر الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو أبغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو احبه أو أبغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ وجرى هذا الخلف في الملاق الكفر بالياس والامن
 المذكورين على الملاق الحديث للكفر عليهم ما كن قال أئمة ما وغيرهم المراد به كفر النعمة
 أو ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهر ولا خصوصية لهما بذلك بل من أنكر
 حكما من الاحكام الخمسة الواجب او الحرام او المباح او المنسوب او المسكروه من حيث هو
 كان أنكاره لو جوب من حيث هو أو التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا واعتقاد
 عدم العالم أو بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال أبو عبد الله في الدنيا انما هي الآخرة فقال اترك
 ذلك بعد سنة أو قبل له أعلم الغيب قال نعم أو قال أزال علمي عما كان وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسار روحه ليس أو كان اذ شرع في الفساد لنعين حتى يطيب ونعيش طيبا أو قال اني
 احب ان امر بربنا من غيرهم أو قال دعك من الطيب أو قال أريد حيرا أو راحتي

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق فقال انصرك بالحق وانصير
 الحق انتهى والطرف لانه الكفر في المسئلة الأولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمراء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بمسألة من الخلاف والتفصيل والملاحقة الكفر
 في بقية المسائل كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التمسك فان القول به كفر والا ان اراد بقوله تعالى حتى نطيب الي آخره استباحة
 القمار المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وقوله أحب الخمر استباحة ما من حيث هي
 باعتبار اعتبارها وبقوله افعل ذلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الإيجاد وبقوله
 أريد خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انصرك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو قال كفر
 في جميع هذه الصور عند ارادة ما ذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عند الأول بمعنى صحيح وكذا
 عند الإطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لو قال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعل حدث ولا يكفر وكذا الوقال ان فعلت كذا فأنا كافر ففعله
 وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا لا يكفر في الماضي والمدة قبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم هم يكفرون وكذا الوقال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني أو قال يعلم الله أني لم فعل كذا وهو قد
 فعله أو قال لخصمه لا أريد بيمينه بالله بل أريد بالطلاق وقيل له احسن كما أحسن الله اليك فتعال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنان ليستأمن القرآن أو قال اشهد اني صلى الله عليه وسلم شعيرا أو قال
 لولم يأكل آدم الحطة ما وقعنا في هذا البلاء أو ادعى النبوة فطلب آخذه من معجزة أو رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعداً كل الحرام أو شر به الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له صل قال لأصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له آذان كة فقال لا أؤذي
 أو قال الموم يضر أو قال الفقيه وجهائهم عيا فقال هذا الذي قالت عمل السفهاء ارقالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني اوان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلفوة المجوسى
 بلا ضرورة أو قال المجوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المجوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال ايش شغلي مع المحشر أو قال أين تجدين في ذلك المجمع أو قال اعطيتني حتى
 والا آخذ منك يوم القيامة عشرين أو قال عند الميابة الكفر حري بما يفعل أو قال أطيب
 الحلال أو لا أصلي أو اسجد للساطان أو غيره أو قيل الارض قيل وهو قمر يب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب هي ما يعود لي رزقي نفى هذه المسائل قيل يكفر وقيل لا يكفر انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران أراد به التعليق كفر حلالاً أو تبيينه كفره لم يكفر
 وكذا ان أطلق ويس له أن يستغفر الله تعالى وأرى قول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجاً
 من خلاف من قال بـ كفره بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من اختلاف فيه يسافيه حرمه
 بالكفر فيما لو قيل له كفر أعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان السقيي وليس علة الكفر
 تم الارضا بمبقائه عاياه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كفر وكذا ما ذكره من الخلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمني يسافيه ما قدمه من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الآن
 يفرق بأن هذا يحتمل انهم من باب المشاكلة نكرو ومكر واومكروا الله والذي يتجه أنه ان نوى هذا
 به ظلمك الله بخلص حتى مثلت وانما سماء ظلمك المشاكلة لا يكفر وكذا ان أطلق للقرينة بخلاف
 ما اذا أراد حقيقة الظلم لاستحالة على الله تعالى اذ هو اعمجما وزه الحدا وتصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلأنه تعالى ليس فوقه من يبدله شيئا وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى وادخاله الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصور دون الحقيقة ثم رأيتي فيما
 سبق ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق واعلم ما هنا أقرب ومراعاة الراجح في حكمي
 عنهم كفر من قال الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء وهو صريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومراعاة الصحيح فيمن قال لا أريد عينية بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان أراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله استخفافا بالنعم من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعوذتين وتصغير نحو شعرة الى
 الله عليه وسلم مر الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفرا الا ان قصده بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تكفيره مدعي النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبه لها منه مجوزا صدقه مع استخفافه بالمعروفة من الدين
 بالضرورة نعم ان اراد بذلك تنقيصه ويان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حبيب المسند فلا كفر به مطلقا او من حيث زعمته له صلى الله عليه وسلم كفره مطلقا كما هو
 ظاهرا في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه مسمى التسمية على نحو خبر ويحتمل
 الفرق وتجه في لا أقول ولا أصلي ولا أزكي ولا أصوم او الصوم يضرب ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر مسمى بتخصيله ويظهر في هذا الذي قلت من السفيه أنه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول الزوج ان كنت الخ أمه
 لا كفر به ايضا الا ان قصده التعليق او قال ذلك رضا بوصفه له بكافر ووضع قلنسوة المجوسى
 ممر حكمه وما فيه وكذا المجوسى خير من النصراني وما بعد ممر حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بأيش شيء على مع الحشر الا ان قصده الاستخفاف به ولا يابن تجدي الخ الا ان الله لا يقدر على أن
 يجمعه في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اراد أن له ذنوباً يذهب به بسببها الى النار ابتداء فلا يجمع به
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا آخذ من الخ لا وجه له ومن قال الكفر خبر مما به من ان
 اراد به ان في الكفر خبرا ولو بوجه ما كان كافرا ولا فلا ومن قال الطبيب الحلال أن لا أصلي
 انظروا بكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل ألطيمه وهذا كفر
 بالانزعاج لا فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والسجود لا سلطان

أو غيره من حكمه وما فيه وموجب من هذا المصنف حيث حكى فيه أمر الاتفاق على كفر من
قال هات آكل الحلال أسجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتقبيل الأرض ولا بما بعده قال
(الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر) إذا شتم رجلا من أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا ابن الزانية وهوذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قبيح وجهها شرعا فقال هذا
عمل الفقهاء أو بعمل معنى عمل السفهاء أو بغض عالما من غير سبب ظاهر أو سمع الأذان أو القرآن
فكلم بكلام الدنيا أو قال لا كفرا هؤلاء كلوا الربا أو قال لصالح وجهه عندى كوجه الخنزير
أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما سرع وصولا أو قال ما نقص
الله من عمر فلان زاده الله في عمرك أو قال من ليس له درهم لا يسوى درهم ما فى هذه المسائل
يخشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر فى كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالا
بعيدا فربما لم يحاط به إلى ذلك الاحتمال فيكون حينئذ كافرا وجمعا فيعلم أن ما فى هذه
الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلهما فيبقى شحذ اللفظ بجميع ذلك
أى يندب تارة كتجنب كلام الدنيا عند سماع القرآن أو الأذان ويحب أخرى كالكفر
الصوري بالباينة قال (فصل آخر فى الخطأ) لو قال الله بطلع من السماء أم من العرش أو قال
بين يدي الله أو قال يا رب لا يرئى هذا الظلم أو قال هل أن قضاء سوء أو قال أعطيت واحدا وأخذته
من واحد أو قال ياخذ من له واحدا ولا يأخذ من له عشرة أو قال الفقر شقاء وهذه المسائل
خطأ لا يكفر بها والله الهادى إلى الصواب انتهى وجعله ما فى الفصل الثالث مما يخشى منه
الكفر دون ما فى هذا الفصل فيه نظرفان هذه الصور التى فى الرابع أقرب إلى احتمال
الكفر من الصور التى فى الثالث فخشية الكفر فيها أقرب على أنه قدم فى الفصل الأول
المعقود لما هو كفر اتفقا بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر إلينا ويصيرنا من العرش وهذه
مثل الله بطلع من السماء أو من العرش فجعله فى تلك كفر اتفقا وهذه غير كفر اتفقا كما فهمه
صديقه فان لم يجعلها فى الفصل الثانى المعقود لبيان ما اختلف فى أنه كفر وطاهران المسائلين
حكمهما واحدا وان التفرقة بينهما التى زعمها هذا المصنف عجيبه وإذا انتهى الكلام على ما فى
كتابه هذا فلتراجع إلى سوفى بقية كلام الروضة الذى انفرد به عن الرافعى فتقول فى الروضة
فروع زائدة نقلها عن السماء فسوقها بلفظها ثم تنكلم على ما بها وعبارته قلت قد ذكر القاضى
الامام الحافظ أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى فى آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
أكثرها يجمع عليه وصرح بنقل الإجماع فيه فنها ان مريضاشفى ثم قال أقيت فى مرضى هذا
مالوقاة أبابكر وعمر رضى الله عنهما لم استوجبته فقال بعض العلماء يكفروا بقتل لانه
يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر رواه لوقال كان النبي

صلى الله عليه وسلم أسود أو توفي قبل ان يلتحق أو قال ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته
 فقبسه تكذيب به وان من ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ بصفاء القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه نوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويهاق الخور فهو
 كافر بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو صحح
 مذهبهم فهو كافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الأمة أو تكفير اصحابه وكذا من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار أو المشي الى
 الكنائس مع أهله بزيتهم من الزناير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وانه ليس هذه الهبة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسماة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير قائله ان كان عن يظن به علم ذلك وطالت محبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قل ليس بمجزأ قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو انكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والتشور والثواب والعقاب غير مانيها أو قال الأئمة أفضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المنقول عن الشفاء بالمعنى من محالمة مددة والافصاح الشفاء لم يسقه
 كذلك وهو كلام نذير مشتمل على فوائد تأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرجع النورى
 عما الله تعالى عنه شيئاً من الخلاف في المسألة الاولى أعني مسألة المريض اذا شفى والذى رحمه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن بفصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لذوق
 ساقته له أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاده ان
 ما فعله معه جور كفر أو انه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشفاء عن ابن أبي
 زيد قبل هذه المسألة لو اعن رجلا وعن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعن الشيطان فزل
 لى قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبنا قبوله ومقاله في المسألة الثانية متجه أيضاً
 لكن محلله كما يعلم من آخر كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رده من ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالني وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذى نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان معلوماً بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا تالم تعبد به فيكون جاحده كجاحد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخاط
 به مسلم يستلزم تضليل الأمة وغير ذلك من انهما تم في الدين وظاهر كلام التتوى عما الله تعالى
 عنه وانماضى رحمه الله تعالى أن مجرد التكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة
 بتبنا يكون كفراً ويشبه ما مر من أسكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين

كلام القاضى بوجه أن مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر يوجب
القتل وليس كذلك بل لابد من ضمنية ما يشعر بنقص في ذلك كقافي مساألتنا هذه لان الأسود
لون مفضل انتهى واذا تأملت ما علم به القاضى الذى نقله عنه التوروى عفا الله تعالى عنه
وأقره علمت أن الوجه انه لا فرق على أن اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون الا مشعرة
بنقص لان صفاته لا يتصور أكمل منها بل كلما أثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة اليها فالاعتراض
حينئذ ليس في محله وذكر القاضى أن انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بهما يكون كفرا ثم
نقل عن بعض أئمة مذهبه أن تبديل صفة وموضع كفر وهذا يشمل انكار المجزأة وكونه كان
أولا بمكة وآخر بالمدينة وغير ذلك مما يشا كله وهو متجه ومحمّل ما قاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم
انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والافالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر أن ما زعمه من دخول الجنة
ماضيا أو حالا أو مستقبلا قبل موته مرة أو أكثر سواء أضحم الى ذلك الاكل والامانة المذكورين
أم لا يكون كفرا وان كان رجمائهم متوهم من كلام الروضة عن القاضى بخلاف ذلك
والظاهر أيضا أن معنى قوله المحمول على ظاهره أى بالاجماع وقديسة فاذ ذلك من كلام الروضة
بجعل قوله بالاجماع متعلما به أيضا وقوله وان لم يكفر الى آخره ذكر فيه الاجماع وجعله
حجة على كفر من ذهب الى أنه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة
النصارى واليهود وغيرهم اذ لم يكن اهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا الغزالي
قربان هذا المسمى في كتابه التفرقة انتهى وما نسبته للغزالي صرح الغزالي في كتابه
الاقصا بعبارة وعبارته التي أشار اليها القاضى على تقدير كونها عبارته والافقد دس
عليه في كتابه عبارات حسدا لا يقيد ما فهمه القاضى ولا تقرب محاد كره وعبارته وصف
بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا أن كذا يابى حال له فلان
أدعى النبوة فهو لا عندى من الصنف الاول أى من الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم لم يسمعوا
ما يحرك داعية التطرأتى فانظر كلامه تجده انما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله عليه
وسلم لهم وهذا لا ينحو مخي ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينقص الغزالي الا
حاسدا وزنديقا واعلم أن ابن التتري ذكر في روضه أن من لم يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم
يكفر اليهود والنصارى وهذا من قدح فى ابن عربى وطائفته كابن الفارض وغيره ورعى لهم
بالكفر ولعقدهم بل ولم يكفرهم بالكفر ونقد بانغ في ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند
يرجع اليه وقد ردت عليه ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكر بالانصارى في شرحه للروض
ورددت عليه ما قاله بأبسط مما ذكره شيخنا في اقاء طوى بل سطرته فى الفتاوى وبينت فيه أنهم
أئمة علماء عارفين بالله وبأحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلا واضلا لا يميزون
واعلم ابن المقرئ أشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن فى عبارته من القبح
ما لا يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا يتوصل به الى تضليل الامة

أو تكفير الحساب رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
أباً بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وإن كان أسلامهم معلوماً بالضرورة
لأن جاحد الضرورة لا يكفر على الإطلاق والالتفات من جهة دلائل انتهى ووجهه رده أن
تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الأمة ووجوب ما يستلزم أيضاً انكار محبة أبي بكر وقد مر أن
انكارها كفر فزعهم كفره رضي الله تعالى عنه يكون كفراً بالأولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجاب عنه بأن الذي يفهم من كلامهم أن
تكفير جميع الصحابة كفر لأنه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلاً عن
غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما صرح به ما صرح من شرح مسلم من أن المذهب الصحيح
المختار الذي قاله الاكثر والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للؤمنين ومما يصرح به
أيضاً كلام السبكي في فتاويه فانه اختار أن مكفر أبي بكر أو أحد من الذين شهداهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجحنة كافر وإن ذلك اختيار له أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
لتكفيرهم للؤمنين ونزع النووي عن الله تعالى عنه فيما صرح به وألحال فيه بما به سلم من فوائده
انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد سقط حاصل كلامه هذا في
كتابي الصواعق المحرقة وبيئت ما فيه وبهذا كما يتأيد رد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
فانهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الإجماع على تكفير
كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثاً مجمعاً على نقله مقطوعاً به مجمعاً على جملة على ظاهره
كتكفير الخوارج بإبطال الرجم لأنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أن ينكر واحدة
ويعترف بغيره أو ينكروه من أصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من أصله وحينئذ
فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب ونحوه من في السجود للصنم ونحوه ما يوافق وما
ذكره في الشئ إلى السكاس من قد يخالفه فيمن شد الزنار على وسطه إلا أن يفرق بأن
الهيئة الاجتماعية من التزيين بزيم والمشى معهم إلى كنائسهم قاضية برضاة بكفرهم أو تعانوه
بدين الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوطا وما ذكره في انكار مكة إلى
آخره ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما صرح من المكفرات وقوله أو قال ليس به حجة بذاته وانما
هو ان يكون الله تعالى صرف القوى عن معارضته كفر والتصريح بكفره مشى عليه الحنابلة
وكلام القاضي هذا الذي أقره النووي عن الله تعالى عنه قد يؤيده والذي يظهر لي عدم كفره
لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز
من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشفاء حكى ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحينئذ فتكفير
قائل ذلك عبث ووقع بتونس سنة أربع وثمانين وسبع مائة أن رجلاً قال لا خير أنا - دولة
وعدوئنا فقتله مجلس فأفتى بعض المالكية بأنه مرتد وأخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآية وأفتى بعضهم بأن كفرهم كفر تنقيص فلا يستتاب وأخذ ذلك مما في الشفاء من أن
 امرأة سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي فقتلت ومن كان خالد بن
 الله عنه قتل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاء ابن عتاب بقتل من قال
 ان سألت أوجهلت فهدسأل وجهل نبيك واعترضه بعض أئمتهم عن مال إلى الأول أن الأول
 نص في أن كل سب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 بهما بل قوله أنا عدوك وعدو نبيك بما أشعر بترفع المقول له ذلك لانا نجد الوضع اعوججوا
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الامير والامير عدو لي وقصده به رفع نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الامير وبأن قتل خالد بن بكر مذهب صحابي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أب قتله غير صواب وبأن افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر
 في نصه صريح في التنقيص فالتحقق أن قاتل ما مر مرتد لا تنقص هذا كله على قواعدهم من
 التفرقة بينهم ما أماعلى قواعدنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضا يكفر من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا من القردة أو الخنازير والدواب وغيرها ويحتاج بقوله
 تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير اذ ذلك يؤدي إلى أن توصف انبياء هذه الاجناس بصفتهم
 المذمومة وفيه من الازراء على هذا المذهب اثبت ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قابله ويكره أيضا من قال ليس في مجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفي ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شئ من ذلك
 أو بحد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو انها أو سمها أو استخفها ومن تودى
 فأجاب بلبيك اللهم امين فان اعتمد تنزيل المنادى منزلة الرب كفروا فلا وفيه أيضا مسائل
 أخرى حسنة تركها التووي عفا الله تعالى عنه للعلم بها مما مر لكن لما كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتصير واضحة بيينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر فن ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويحقوق به في جميع ما يذكره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو الحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته من خصاله أو عرض به أو شبهه
 شئ على طريق السب والازراء أو التصغير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعا عليه
 أو تقي له مضرة أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم أو عيب في جهة العزيرة بسخف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غصه ببعض العوارض البشرية الجائرة والمهودة لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاية ابن خرم الخلاف فيه لا معقول علمها سواء أصدر منه جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 نوبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وسيأتي بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعنده هذه

السكامة تقيمه الله صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الحاق سائر الانبياء به صلى الله عليه وسلم
 وسلم في ذلك ما في الشفاء أجمع العلماء على ان من دعا على نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من
 المكروه انه يقتل بلا ستناية وقد ذكر ذلك آخرو فقال وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى
 وملائكته واستخف بهم أو كذبهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جحدهم حكم نبينا صلى الله عليه
 وسلم على سياق ما قدمناه وفيه عن مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو مشرد وسخ وأراد
 به عيبه قتل أو يؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الأخيار عن تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في
 ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس من يحاق بالنقص وإذا قلنا بعدم الكفر وظاهر
 انه يعزرا لانه خير البليغ لذكركه ما يوجب نقضا وفيه عن القاسمي من قال فيه صلى الله عليه وسلم
 الحمال يتم أي طالب قتل والظاهر ان مذهبا لا يأتي ذلك لما في عبارته من الدلالة على الاثر
 فان ذكره بين طالبا لم يكن من يحاق ذلك فيما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاثر
 كان كل واحد من الطرفين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفة صلى الله عليه وسلم كصفة رجل
 قبيح الوجه والهيئة قتل ومذهبا قاض بذلك وفيه عن صاحب حنون في رجل قيل له ولا وحق
 رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا ود كذا ما قبيحا ثم قال أردت برسول الله
 العقر به لا يقبل دعواه التأويل ومذهبا لا يأتي ذلك وعن ابن عتاب في عشار قال رجل اد
 واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل وسأل انه قتل ومذهبا
 قاض بذلك أيضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله أدوا شك الى النبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم
 المبالاة كفر أيضا وعن فقهاء الاندلس ائمة اقوا يقتل من سب سائر الانبياء صلى الله عليه وسلم
 وختم حيدرة وزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكاه ومذهبا لا يأتي ذلك
 بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله
 عليه وسلم وعن أبي المرباط من قال انه صلى الله عليه وسلم هزم يستتاب فان تاب والا قتل لانه
 تقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التقيص لانه
 ليس من يخافه لان الهزيمة قد تكون من الجبال الشريفة فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعز
 التعزير الشديد قال القاضي على عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه
 أو عيره برعاية الغنم أو بالسهوة أو بالنسيان أو بالهجو أو ما أصابه من جرح أو هزيمة بعض
 جوشه أو اذى من عدوه أو شدة في زمته أو بالليل الى نسائه في حكم هذا كله من قصده نقصه
 القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له
 ولا معتقده في حقه صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذيبه أو اضافة
 ما لا يجوز عليه أو في ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم فقيصة مثل ان ينسب اليه
 ان كان كذبة أو داهية في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس أو نقص في مرتبة أو شرف
 نسبه أو فوجعا أو زهده أو يكذب ما شتهر به من أمور أخبر بها عليه افضل الصلوة والسلام

وقوات الخبر بمصاحبه من قصد لدخيره أو يأتى بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان
ظهر بدليل حاله انه لم يتعهد ذمه ولم يقصد سبه بما يلجأ له حمله على ما قاله أو لغيره أو سكر
اضطره اليه أو قلة مراقبه وضبط للسانه فحكمه القتل دون تلثم اذ لا يعذر أحد في الكفر
بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شئ مما ذكرناه اذا كان عقوله في فطرته سليما الا من أكره
وقلبه مطمئن بالايمن وبهذا افتى الاندلسيون على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم
كما مر انتهى وما ذكره ظاهره موافق لقواعده مذهبنا اذ المدار في الحكم بالكفر على
الظواهر ولا نظر للقه ورد والنيات ولا نظر لقرائن حاله نعم يعذر مدعى الجهل ان عذره أقرب
عنده بالاسلام أو بعده عن العلماء كما يعلم بمعاقده عنه في الرخصة ويعذر أيضا فيما يظهر
بدعوى سبق اللسان بالنسبة لعداء القتل عنه وان لم يعذرفيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده
والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الرأى فان أراد الرأى المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي
أو أطلق أو أراد به الظاهر خلاف ما يبطن لم يكفر كما هو ظاهر لكتبه يعزرا التعزير بالبليغ وقوله
وقوات الخبر بمصاحبه أى لفظا وهو موجود خلاف ما نزع من نفيه أو مدعى ولا نظرى ذلك خلاف ما نزع
زعمه ولو كان في ضيق من حبس أو فقر أو صد باللفظ بكفر عما مر أو غيره ان يقتل ليستريح
لاحقيقة الكفر فهل هو كافر باطنا أو نقول هذه قرينة تنفى الكفر عنه باطنا كل محتمل واهل
الثاني أقرب وحكى عن أئمتهم مذهبهم خلافا فهم أغضب غريمه فقال له صل على النبي محمد فقال
لا صلى الله على من صلى عليه فقبل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس ثم قرينة تصرف الشتم
له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر والاتق بقواعدها
الاول لان اللفظ ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة وانما هو ظاهر في شتم
نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير بالبليغ وعن القابسي توفيقا
فمن قال كل صاحب قدق أى خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال فيستفهم هل أراد صاحب
الفتادق الآن فليس فيه م نبي مرسل فيكون أمراً أخف واسكن ظاهر لفظه العموم انتهى
والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
التعزير الشديد وعن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
لم أرد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
حرمه وكذا لو ان حديث لا يبيع حاضر لباد وان من جاء به وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة
السنن لانه لم يقصد بظاهر حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس
انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم المسكر بان يكون ممن يجعل ذلك أيضا ويعذر
بالجهل به بان يكون قريبا عهد بالاسلام ولم يكن مخالفا للمسلمين ولا قاصرا عنه مع لوم من
الذين بانضروا كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله لم أرد به لان لفظه ظاهر
في تكذيبه فليتب والافق يقتل وذ كرفين قال لا خيرا بين أنف خنزيراته لا يكفر وان شمل هذا
اللائظ جماعة من الانبياء لم يعلم انه قصد سبهم وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ
المبالغة في سب المخاطب دون غيره لكن يهزروا بالغ في تعزيره وظاهر كلامه ان من قال
اهاتمي لعن الله بني هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال ابن يعلم انه من ذريته صلى الله عليه
وسلم قولاً يجافي آياته أو من نسله أو ولده لا يقبل تخصيصه بأرادة غير النبي صلى الله عليه
وسلم من غير قرينة وهو محتمل اعموم لفظه لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطلقا لان
اللائظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكي عن بعض أئمة فيه من قال لا خير
لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافا لما قدمته من ان لفظه ليس مر يحا في سب نبي
لاحتماله الى ان يلقى آدم في القيامة بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير اقرب أيضا
ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه
يتناول آدم للخلاف المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافا فيمن قال لشاهد عليه بشي
قال له تهمة في الانبياء تهمة من فكيف أنت فقيل يقتل لبساعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبرا
عن اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الواجب وعن شيخه انه عزير من سب رجلا ثم قصد كلبا
فضر به برجله وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه
رحمة الله تعالى بل صريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد تهمة ولا ذكر عيب اسكن
ثم اذ كر بعض أوصافه واستشهد ببعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عاياه على شبه
ضرب المثل والحقه لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به أو عند مظلمة نالته أو تنقيص حصل له فمن
كأن المسائل ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
أذنت فقد أذنبوا أو أنا أسلم من الالسن فويل يسلموا أو صبرت كأصبر أو لو العزم أو كصبر أيوب
وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وانه شاركهم في أصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسب على
بآباءهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه في أولى لم يكن حراما وعلى هذا يعمل ما وقع لبعض الاكابر
من استشهادهم على ما حصل لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان أذنت
قد أذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتجرفين في
القول المتساهلين في الكلام كقول المتنبي

ان في أمة تداركها الله غريب كصالح في ثمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع أو تشبيه حاله من وفهم بحال ثمود من المشقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزا للترفع
وصريحاً في سبهم رعي كل فخر غير كانوا ونحوه قول ابن ابي

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس النعمة حدود

ومها قول أبي العلاء

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكم من فقير
ولا يستسرك كلامه هذا الهال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان
زديقا كافرا وقد أتى في شعره بصراح الكفر وقد نحا نحوه في زيادة القبح
والتعريض بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس من يحالي
الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * قلنا محمد من آية بديل

هو مثله في الفضل الا انه * لم يأت برسالة جبريل

وانما لم يكن كفر الان ظاهرا قوله الا الى آخره ان المدوح نقص لفته ذلك فان اراد انه استغنى
عن ذلك فلا يحتاج اليه في المائدة كان أقرب الى الكفر بل كفر او نحوه في التبع قول الآخر
واذا ما رفعت رايانه * صفت بين جناحي جبرئيل

ونحوه أيضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المتمدن وزيره أبي بكر بن زيدون

كان أبا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وأنت محمد

ولجدر الشاعر وغيره من ارتكاب هذه ألقاب الشديدة الوزر العظيمة الاثم فانهم ارجوا
جرت الى الكفر نعمو ذاب الله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون يذكرون مثل هذا ممن وقع منه
فما أنكر على أبي نواس قوله

فان يلك باقي سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعمت تصرف الحقيقة من الاضافة اليه صلى الله عليه وآله
وعليه وسلم وان كان انما أراد بها انجما معروفا فانما اسم له وكف الخصيب بالجمجمة قيل
وبالله اسم لنجم أيضا واما كفر به قوله في محمد الامين وتسميه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم
تأزعا لاجدان الشبه فاشتمها * خلعا وخلقا كما قد التما كان

وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكرب كفر على قضية مذهبي الا ان قصد المشابهة المطلقة واما
أنكر عليه أيضا قوله كيف لا يدريك من أمل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافه ومنها ما نقله عن مالك من
تأديب من غير بلنقر فقال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض يذكره صلى الله
عليه وسلم في غير موضع قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوفوا ان يقولوا قد أخطأت
الانبياء قبانا ونقل عن حنبل لا ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على
طريق الثواب والا حاسب تعظيمه كما أمرنا الله وهدانا لنقله عن القاسمي فيمن قال تعجب
كأنه موبخ كبير والرسول كانه وجه مالك الفضل ان لم يذكر ان لا تعجب فيه بسبب الملك واما

السب فيه لما طبع بل يعاقب العقاب الشديد كان قصدهم الملائكة قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم ايتى صرح
بذلك في آخر الكتاب وقد قدمته عنه ثم قال وهذا كله ممن تكلم بهم عاقلة على حجة الملائكة
والنبيين وعلى من حقت كونه من الملائكة والنبيين ممن ذكره الله في كتابه أو حقتنا
عليه بالتجارب المتواترة والمشهور المتفق عليه بالاجماع الفاطمي كعبريل وميكائيل ومالك وخزنة
الجنة وجبرائيل والزياتية وحجة العرش المذكورين في القرآن ممن الملائكة ومن سمي فيهم من
الانبياء كعزرائيل واسرافيل ورشوان والحفظة ومنكرو تكبير الملائكة المتفق على قبول
التجربهم فأما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كهاروت وماروت وفي الملائكة والخضر والعمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والكافريهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة واكن يزجر
من ينقصهم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة
هاروت وماروت في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كما زعموا وقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيره ما ومن ثم اتهم لهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة بأسانيد صحيحة
وردد على من خالف في ذلك فزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي من أنكر نبوة أحد ممن
ذكره ومن أهل العلم لا حرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضا ان شأبا
عرف بالخبر قال لمن قال له انك أمي أليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أمي لم يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لا رامة شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره ومنها ما نقله عن شيخه فحين
قال لمن ينقصه انما تريد نقصي بقولك وأنا بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالن أفتى بقتله لانه لم يقصد السب والقاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في ما كى السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
فقد يجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كتبهم وبجالتهم لبيانها وردّها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والطرف وأحاديث
الناس ومقالاتهم في الغث والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسنا وقبحا اذ
الغث الهزيل وفوائد الصحفاء والخوض في قيل وقال وما لا يعنى فكل هذا ممنوع منه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن يقول القرآن مخلوق فقال مالك
كافر اقلوه فقال انما حكيتهم عن غيري فقال مالك انما سمعنا منك وهذا منه رحمه الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتباده أو أظهر استحسانه أو كان مولعا بمثل حفظه
ودراية واطلبه ورواية أشعاره جوده عليه الصلاة والسلام وسببه هو كالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقبادر به له وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرا من بيت مما هجى به

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هجي به صلى الله عليه وسلم وكتابته وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقتله أي أن لم يتب ومن الكفر ظاهراً وهو هذا الرضا بذلك
 واستحسانه لا أن قصد به غير ذلك وما ذكره من الإجماع محله في روايته لغير غرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر تفصيلاً آخر فبين ذلك كما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جواز ذلك عليه وما
 يلحقه من الآداب البشرية ويمكن إضافتها إليه أو ما يمكن به وصبر عليه أو ما يعرف به ابتداء
 حاله وسيرته وما لقيه من قومه وهو أن ذلك كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما حست منه العصاة للأنبياء وما يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسناً أن كان من أهل العلم
 وفهماء طلبة الدين مما يفهم مقاصده ويتجنب ذلك من عساة لا ينفعه أو يخشى به قيمة فقد كره
 بعض السلف تعليم الناس سورة يوسف وإن كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوفته فصدده لحق
 ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من أخباره وأخبار سائر الأنبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما ظاهره مشكل لا اقتضائه أموراً لا تليق بهم بحال ولا يتحدث بها إلا بالصحيح وانه
 كره مالك رضي الله تعالى عنه التحدث بها إذا كثرت لا يحل تحتها وانما أوردناها صلى الله عليه
 وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب على وجه حقيقة ومجاز واستعارة وغيرها وانما أشكت
 على قوم جاؤا بذلك غلبت عليهم الجمجمة التي هي وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما سألهم
 ظاهراً ظناً بقريته حالهم تولد فتنه لهم منه أو استخفافاً أو نحوه وما والا الذي ينبغي
 الكراهة هذا وفي الأنوار من كتب أئمتنا المتأخرين مسائل أخرى غير ما مر فلنذكرها وإن
 كان في ضمنها ما علم مما مر وهو أن إلقاء المحف في المسك القذر كإقامته في القاذورات
 وإن سب الملك كالنبي وإن من استخف بالمحف أو التوراة أو الإنجيل أو الزبور كفر وإنه لو
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم إن كان عامياً كفر أو عالماً فلا
 وإنه لا كفر بالاقامة في بيعة أو كنيسة وإن يكفر من قال أن الولي أفضل من النبي أو المرسل إليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلام مرتبة وإنه لو أهدى السنن الراتب أو صلاة العبد كفر
 وإنه لو استحل أذى أحد من الصحابة أو نفي علم الله بالهدوم أو بالجزيات كفر واستحلال أذى
 غير الصحابة مكفر أيضاً كما هو ظاهر مما مر وإن من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن
 سب الصحابة أو استناعتهم رضي الله تعالى عنهم أو عن أيها من غير استحلال فاسق واختلفوا
 فمن سب أيا بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب الحسين رضي الله تعالى عنهم وجهان وإنه
 لو قال الروح قد يم أو قال إذا ظهرت الروح ببيت رأت العبودية وعني بذلك رفع الأحكام أو قال
 انه فني من صفات الانسانية إلى اللاهوتية أو قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال انه يرى
 الله عياناً في الدنيا ويكلمه شفهاها أو ان الله يحل في الصور الحسان أو قال ان الحق يطعمه
 ويسقيه وأسقط عنه التمييز بين الحلال والحرام وإنه يأكل من الغيب ويأخذ منه أو قال أنا الله
 أو هو أنا أو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشأن في عمل الأمر أو قال

سمع الغلاة من الدين وأنه أنفع للقلوب من القرآن أو قال العبد يصل إلى الله تعالى من شعب
 طريقة اليهودية أو قال وصلت إلى رتبة ثلث على التكليف أو قال الروح من نور الله فإذا
 اتصل التور بالتور اتحد كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت إلى رتبة خلصت
 من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع معرور وكذا أنا أعشني الله أو يشقني
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبني أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج إلى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم طاهر ولا تفيد جوارحه
 بالورع فهو معرور بعيد من الله ومن تغلى واعتزل وترك الجماعات بلا عذر شرعي فبتدع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلهيه الشيطان
 ومن قال في غير الغلات ما بقي أسوى الحق في موضع فهو بعيد من الله تعالى مبتدع انتهى
 حاصل ما في الأنوار والوجه كفر من كفر بـ كفر الموعودين إذا كان مخالفاً للمسلمين لأن ذلك لا يتحقق
 على أحد منهم والذي يتجه أيضاً كفر من أنكر معتدلة بـ كفر ما علمه معلومة من الدين
 بالضرورة كما يدل له قوله أو صلاة العبد بـ كفر أنكاراً أحدهما كذلك خلافاً لما
 يوجهه قوله السفن الرابطة وقوله المعيسدين بل يكفي في كفر أنكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وإن محل تكفير المستحل إذاً محض ما لم يكن عن تأويل ولو خطأ لأنه ظني فله شبهة مما
 تمنع الكفر وأنه لا يشترط الكفر في كفر من زعم أنه يرى الله عياناً في الدنيا أو يكلمه شهاده
 اجتماع هذين خلافاً لما توهمه عبارة الأنوار بل يكفر زاعم أحدهما ثم رأيت الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بالعين وهو صريح في ما ذكرته له من عندى في الحلاق ذلك
 ظاهر والذي يخبره على رؤية أو كلام متضمن للاحاطة بذاته تعالى لما مراراً أصبح أنا لا تكفر
 الجهرية ولا المجسمة لأن صرحوا بآباء عقاد لا وازم قواهم كالحديث أو ما هو نص فيه كاللون
 وانتركيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم إسقاط التمييز عنه بين الحلال والحرام
 وإن الله يطعمه أو بسقيه أو أنه يأكل من الغيب أو يأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافاً لما يوجهه كلام الأنوار أيضاً وكذا القائل دع الصلاة إلى آخر ما صفيه لا يشترط في
 تكفيره بذلك جمع بين ثلاث الأمور بل يكفي دع الصلاة مثلاً شأن في عمل السر وكذا زاعم
 أن سمع الغلاة من الدين وأنه أنفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعه بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي دفعته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليتنبه لذلك
 ووقع للرافعي كلمات بالجمجمة ترجعها بعض فقهاء الأعاجم ومنها جملة وحاصلها وإن كثير
 مما أن من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السر مني كفر ونظريته الرافعي بقوله تعالى وما
 أصابكم من سيئة فمن نفسنا والظن راضع فالصواب عدم الكفر أدهنا من بعض اعتقادات
 المنبرية وهم لا كفرون على الصحيح وإن من قال أ الله على سبيل بازاح كفر وأنه لو قال قائل كان
 رسول الله من الله عليه وسلم إذا أكل لحسن أصابعه فقال آخر هذا غير أدب كفروا من قال يد

الله طويلا فليل لا يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر انتهى وسر الخلاف في كفر المجردة
وانهم اختلفوا في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمتني أو الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء
أو اني أخزن لحزنك وانرح لفرحك مثل ما أخزن لحزن نفسي وانرح لفرحها انتهى والذي
يتجه ترجحه في الاولى أنه ان أراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والا فلا وفي الاخرتين ان
أراد حقيقة الدوام في اولاهما وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
ومن اعتقده انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل
ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتقاوا ما اذا أراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
الاقرأ القرآن أو الاتصل فقال سمعت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
محل الكفر هنا ان أراد الاستخفاف بالقرآن أو الصلاة والا فلا كفر لان ذلك مديع به عن
وقوع ملل في النفس وإبانها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
فقال المجتزئ يصلون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
قيل له صل حتى تجدد صلاة فقال لا تصل أنت حتى تجدد صلاة أو قيل له بعد
صل فقال لا أسلي فان الثواب لم يأت كفر المجيب بما ذكر في الجمع انتهى وله وجه في غير
الاخيرة فاد ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مرشـيعت
وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من الشيء لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم مدحه
اذ لا يشيع الامر الحسن غالباً بخلاف ضيق القلب فانه انما يشيع به عن التصريح فيه فمما يذم
والاستخفاف وأما الاخيرة أعني قول العبد ماص فلا دلالة فيما قاله على استخفاف ولا استهزاء
ومن ثم صرح في الآثار بعدم الكفر فيها وهو لا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش يعمل أو نحو ذلك كفر انتهى قلت وكأن وجهه ان
هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معـني
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قائل ذلك اما جاهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيدعي فيه ان لا يطلق
اقول بكفر بل يعرف معناها فان عاد لمسا قاله كفر والا فلا وانه لو سمع هوذا فقال هذا صوت
الجرس كفر انتهى وفي المطلق الكفر هنا نظروا الذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك
الاستخفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انظروا صبر حتى المحشر فقال ايش في المحشر
كفروا نه لو قيل له فلان يأكل لا فقال أحضروه حتى أستجده كفر انتهى وفي المطلق
الكفر هنا انظر اذ غاية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالله فعل وقد صرحوا بأن
سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته يقتضي الكفر فليس كلامهم
ان السجود بين يدي الغير مباح وكثروا منه ما هو حرام غير كفر الكفران به بل الكفر
للمخلوق والحرام ان يقصد الله عظماءه ذلك المخلوق من غير ان يقصد منه أو لا يكون له قصد وانه
لو رجع من محاسن عالم ففألت له زوجه لانه الله عني كل عالم كذرت انتهى ويتجه ان محله

فمن أراد حقيقة المعلوم الشامل للأنبياء أو أطلعت بخلاف من أرادت توغاضير ذلك وأنه لو
أمره آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء أهل مجلس العلم كفرانته في إطلاق الكفر
هنا نظروا ويجه ان محله فيمن أراد الاستخفاف أو الاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرها وليس
ظاهرا فيها وأنه لو قيل لفقير هذا موثني كفرانته في وفيه نظر اللهم إلا أن يستخف أو يهزأ به
من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث ذواته لو أعطى خصمه فتوى علم
فأقامها بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفروا به لو قال لزوجه يا كافرة أو يا يهودية قتلت
أنا كما قلت كفرت وأنه لو قيل لمركب الصغار تنب إلى الله تعالى فما لي أي شيء علمت حتى
أتوب كفرانته في إطلاق الكفر في هذه الأخيرة نظرا لاحتمال ان يريد ان يهزأ به كفر
باجتناب السكائر كما قال به جماعة بل هو الاصح وتكفيرها بذلك لا ينافي وجوب التوبة منها
كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فائدتها الا ثم بخلاف وجوب التوبة فانه
من أمور الدنيا ويرتبط به أحكام دينية فاختلفا فائدة وأحكاما فلا يلزم من التكفير سقوط
وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكرنا احتمالا ظاهرا لم يحسن الإطلاق القول بالكفر
فالذي يجه انه لا يكفر إلا ان أراد انه لم يعمل به من أساءه الماسر ان انكار الجمع عليه
المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وأنه لو قال فلان كافر وهو كافر مني كان
كافرا اقرارا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالجمية وترجم عنه بما مر مما علمت ما في
أكثره من النظر وترجيح خلاف الإطلاق فتأمل ذلك واعتن به فهم ما وحفظا فانه مهم والعجب من
من القوم ولغيره حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
أيضا من قال ان كان قيل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
لهم حرم عليه إطلاق ذلك لان ما انتقص به يضيفه للأنبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشفاء
السابق انه يكفر بذلك وليس كافهم وقد قال الغزالي أول منها جهر دأ على من تكلم في كلامه
وأي كلام أفصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الأولين وقد قال الامام الكبير امام
أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القولين له وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل زوجته حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ أبو إسحاق ردا
على من طعن على الأشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأته لم يخل من
عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
الشافعي ما مر قال وليس في مذهبه ما يوافق القول بالتكفير لا تصر يحاول ولا يحوط ولا يسلم من قال
به دليل وعلمه بأن التصدي التشبيه والاتقاص فاسد اذا لا يقصد ذلك من في قلبه استلام بل
المراد كيف لا يتكلم في حق غيره على وقد تكلم في الأكبر قال بعض المتأخرين بل الإطلاق
القول يفي ذلك بحسب مذهبه ما منظر وفيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله اليافعي أو أطلق واذا علمت أكثر المكفرات عند الحقيقة والمالكية فليترك ذلك
 طرفاً من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا ما مضى أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع أن مما
 يكون كفراً بحد صفة له تعالى اتفق على اثباتها أو بعض كتبه أو رسوله أو سببه أو رسوله أو ادعاء
 النبوة أو بغض الرسول أو ملجأه وتركه أنكار كل منكر بقلبه وبحد حكم ظاهره ويكفر جاحد
 تحريم التبيذ وكل مسكر ومن ذلك أن يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يتوكل عليها
 ويدعوهم ويسألهم قالوا أجماعاً يسجد لتعظيمه أو يأتي بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من أصحابه أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كذب على نبي
 أو أصر في دارنا على خمر وخنزير غير مستحل ولا كفر بحسب قياس اتفاقاً بل بسنة راتبة وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر فنافق كافر كابن أبي سلول
 وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفي قلبه لا يفعل فنافق كقوله تعالى في ثعلبية ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآية وفي كفره وجهان والراجح أن ما كان من النفاق في الأفعال لا كفر به
 كالرياء للناس ومنهم من كفر بالتحاج لاجتماعها كحرم الله وحرم رسوله فأورد عليه يزيد
 ويحوه ومن ثم كان الراجح مانص عليه الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الأعراف لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكياً كفر سمعه من غير اعتقاده
 وإليه أجماع وفي الانتصار من تزيين كفار من ليس غياراً وشذوذاً وتعاين صليب بصدوره
 حرام ولم يكفروا به كلام بعضهم إلى الكفر وفي الأصول أن شهد عليه أنه كان يعظم
 الصليب مثلاً يقبله ويتقرب بقربات أهل الكفر ويكثر من معهم ويوت عباداتهم احتل
 انهردة وهو الأرجح لأن المستهزئ بالكفر كفر ولا الظاهر أنه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب أن يناقضه أو ادعى أنه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدر وعلى مثله ولا كسر الله منع قدرتهم كمر بل هو مجتزئ بنفسه والعجز شمل الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وتأمله يعلم أنه موافق لما قدمناه من مذهبننا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعندهم أن ترك الصلاة كفران دهي اليها وامتنع دون غيرها من العبادات واعلم أن الدعاء
 يقسم إلى كفر وحرام وغيرهما فمما هو كفران يسأل في ما دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بك أو اغفر له أو لا تغفر له فلا تأكله كافر في النار لأن ذلك طلب لتسكين الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان يسأل الله تعالى أن يرزقه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة ما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلانا المسموع في النار ولم ير سوء الخاتمة أو يطلب أن الله يحياه أبداً حتى يسلم من كرات
 الموت أو أن الله يجعل أبداً من محبته وناسخاً لآدم أبداً لا بد من ودهر الدهرين حتى يقل
 القصاد والكفر بجميع ما ذكره الشرافي ولك أن تقول لعنه مبني على أن لازم القول
 قول وقد مر أن لازم المذهب ليس بمذهب عليه لا كفر بمجرد هذه الأقوال إلا أن أراد مع ذلك

عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه الكذب أو شئت في ذلك إما أن لم يكن له
 فيه دأ أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون ككفرهم رأيت بعض أئمة مذهب القرامطة
 قال عقب كلامه المذکور ذلك أن تقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث أنه لم يحصل
 ذلك ولا كفر يلزم منهما وأما الزام الكفر بأولى من الزام طلب العبث بل الزام هذا أولى
 استعجاباً بالإيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة وبالصريح انتهى وهو وحسن وعمما يكون من الدعاء
 كفر أيضاً أن يطلب الداعي نفي ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بالجلال الربوبية كان
 يسأل الله طلب علمه حتى يستتر العبد في قباضه أو ساق ربه حتى يأمن المتواخدة أو ثبوت ما دل
 القاطع القطعي على زعمه مما يحل بالجلال الربوبية كان به ظم شوق الداعي إلى ربه فسأله أن
 يحل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أراد قال القرامطة وقد
 وقع هذا الجماعية من جهة الصوفية ويقولون فلان أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائها انصح انما أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه
 طلب استيلاؤه وكفروه ذكره في هذه الأنواع صحيح لما مر أن من شئت في سلب صفات
 الذات عنها أو أنه تعالى يحل في شيء أو يحل فيه شيء أو أنه ولد أو أنه يولد كفر ولا شك
 أن سؤال شيء من ذلك اغمايشاً عن تجويز وقوعه وهو كفر اسكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 أنظر لانه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم
 الكفر ثم رأيت بعض أئمة مذهبهم قال قلت الزام الكفر للصوفية من حيث قولهم أعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصدق على من أخرج الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من ربه شيئاً أو هم بشيء فتصوّر مطلبه على وفق مراده غير تدريج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك بالله في الملك ولا بأكثر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرامطة
 وأعلم أن الجاهل بما تؤدى إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لان اتعاذ العبد الشرعية
 دلت على أن كل ما يمكن المكاف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجاهل الذي
 لا يمكن المكاف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الجنبية وأصل هذا
 الفساد داخل على الإنسان في هذه الادعية انما هو الجاهل ما حذر منه وأحرص على العلم
 فهو التجاهل كما أن الجاهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك أن اسم الدعاء إلى محرم وغيره
 وأطال فيه بما في بعضه نظراً ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرت جملته من
 أحكام الدعاء في كتابي شرح مختصر الرضا آخر باب صفة الصلاة فانظره ان أردت بقائه
 جمع في ذلك فأوحى أسأل الله قبوله وتيسيراً مقامه في عافية بلا حجة في تقامات وفوائده منها ما قد مر
 أن العذر قد يكون كفر أو غرضنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي أقسامه وحقيقته

و بيان احكامه ردعالكثير من ائمه حكو واعليه وعلى ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا ونفرا فنقول
 مذهبنا في السحر ما دنا به فيما مر وحاصله انه ان اشتمل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر
 أو كوكب أو غيرها أو السجود له أو تعظيمه كما بهظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقيص نبي أو ملك بشرطه السابق أو اعتقاد باحثة السحر بجميع انواعه كان كفرا وردة
 فيه كتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له حقيقة عند عامة العلماء خلافا لما تزله وأبي جعفر
 الاسترأبادي وسياق لذلك خبر يدوقد يأتي الساحر بفعل أو بقول يغير حال المسحور فيمرض ويموت
 منه أو يوصل الى بدنه من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبجحه وفي الحديث
 ليس مناهن سحر او سحره أو تسكن أو تسكن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالتقرب الى
 الكواكب السبعة وانها تحسنه او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كاحكامهم مما مر والالم
 يكفر وتعلمه ان لم يتبحر لاعتقاده هو كفر قيل حلال وهو ما في الوسيط كقالات الكفرة ودية قصده
 دفع ضرره وليعرف به حقائق الاشياء وقيل يكفره والا كفرون على حرمة مطلقا لحول الافتتان
 والاضرار ويحرم التسكن واتيان الكاهن وتعلم الكاهن وكذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعر والحصا والشعبذة وأما الحديث الصحيح كان نبي يخط الرمل فن وافق خطه فعناه فن
 علمت موافقته فالجواز من معرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجماعة سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وأن
 تعلمه وتعلمه كفر كذلك واب الساحر يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما أم ذميا كالزنديق
 ولبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبين حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالزنديق قال محمد بن الطهره قبلت قوله قال اصبح ان الطهره ولم يتب فقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلو رثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك من يعرف حقيقة مولاي قتل الا السلطان ولا يقتل الذمي الا أن يضرب
 المسلم بسحره فيكون نقصا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته اذبالا أن يقتل
 أحد افيقتل به وقال سحنون يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤذ من تردد في
 السحرة اذالم يأت سحر او لا علم لانه لم يكفر وليكنه ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له ما شاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل
 وتوهم لم يكفر وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 للكواكب ويعتقد انها تفعل فيتمس منها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد باحتماله
 فهو كفر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن نطق بتحريمه واحتج من لا يقول أن تعلمه
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفر وان الاصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يفتدح في

تهادته وما أخذه فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الإنسان أنا تعلمت كيف يكفر بالله
لا جنته أو كيف الزنا أو أنواع الفواحش لا جنتهم الم يأتهم قال القماني هذه المسئلة في غاية
الاشكال على أصواتنا فإن الصخرة يعتقدون أشياء تأبى قواعد الشر بعثة أن تكفرهم كفعل
الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاير ويجعلونها في الأنهار والآبار
أوفي قبور الموقى أوفي باب يفتح إلى الشرق ويصدقون أن الآثار تحدث عن تلك الأمور بخصوص
نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينهما وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكن أن
تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
الفعل لأنهم جربوا ذلك فوجدوه لا يحرم عليهم لأجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
كاعتقاد الأطباء عند شرب الأدوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بها لأنها ليست
من كسبهم ولا تكفر بغير مكتسب وأما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بقدرته الله فهذا
خطأ لأنها لا تفعل ذلك وإنما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما إذا اعتقد طبيب أن الله تعالى
أودع في الصبر والسقم ونيا عقد البطر وقطع الإسهال وأنه تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقدوا
أن الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها لا بقدرته الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
هذه المذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرته تعالى فكلما لا تكفر
المعتزلة بذلك لا يكفروا ولا ومنهم من فرق بأن الكواكب مظنة العبادات فإذا انضم إلى ذلك
اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في القتل والضرب
ولرفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادميين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل
يوجب شقاوة أو سعادة فأنما هو حزر ونظم للعنجمين لا حجة في ذلك وقد عبت البقر
والشجر فصار هذا الشيء مشتركاً بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه أنه كفران اعتقاد
إلهامه مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى الله تعالى فهذا المذهب الصابئة وهو كفر صراح لا سيما أن صرح
بنفي ما عداها وأقول الأصحاب أنه علامة فشكل لا نأتسكلم في هذه المسئلة باعتبار الفتيا
ونحن نعلم أن حال الإنسان في تصديقه الله تعالى ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحاله قبل ذلك
وإذا أرادوا الخلافة فشكل لأننا كم في الحال كفر واقع في المأل والمستهقيم في هذه المسئلة
ما حكمه الطرطوشي عن قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حتى يثبت أنه من السحر الذي كفر الله به
أو يكون سحرا مشعلا على كفر كما قاله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الإمام مالك رضي
الله تعالى عنه أن تعلمه وتعليمه كفر في غاية الاشكال أذهو خلاف القواعد وقال قبل ذلك
والعواب أن لا يرضى به هذا حتى يبين معقول السحر أذهو يطلق على معان مختلفة وبيانها أن
الفهر الرأزي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق أن كاد بمجرد النفس فهو السحر وأن
كان على سبيل الاستعانة بالملكيات فذلك دعوة الكواكب وإن كان على سبيل صريح أقوى

السماء بة بالقوى الارضية فذلك الطاسعات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الحد الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزيمة انتهى قال
 القرافي أيضا والصهراسمي يقع على حقائق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقائق من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافواق ولفى والعزائم والاستخدامات فالسيما عبارة عما
 تركيب من خواص أرضية كدهن خاص أو كامات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس أو بعضها الحقائق خاصة من المأكولات والمشروبات والمبصرات والمهمات
 والمشروبات وقد يكون لذلك وجود يخافه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بلا هي تخيلات
 والهيما ما يازها عن السيميا بأن الآثار الصادرة عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات
 النلكية وغيرها من أحوال الافلاك فتحدث جمع ما تقدم ذكره فمما هو الواحد بالسيما
 والآخر بالهيما والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره والله يؤخذ سبعة حجار و يرجم
 بها كلب شأبه انه اذا رمى بحجر عرضه فاذا رمى بسبعة أحجار وعرضا كلها لقطت بعد ذلك
 وطرححت في ماء فن شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها السحرة فهذه تثبت للسحر وامن
 ما ذكره الأطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخوص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها
 ما تعلم الامراد كالجر المدموم وما يصنع منه السكيميا ونحو ذلك كما قال ان في الهند سبعة حجار اذا
 عمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد ويكسرا آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وأمن من الامراض
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته أيدا حتى يأتي من يقته أماموته بالاسباب
 العادية فلا وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعسين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين الطير من الهواء ويقلع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا عما يصل لتمر بعض الطيف ومن الناس من طبع على صحة الحزرو ولا يخطئ غالبا ثم
 نجد واحدا له خاصية في علم الكشف وآخري في علم الرمل وآخري في النجوم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهند جماعة اذا ركبوا نفوسهم قتل شخص مات ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعوه من صدره بالهمة والعزم وقوة النفس ويجري بوب بالزمان فيجدهم عليه فمهم
 فلا يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس سالحة له هذه الاسماء ليس كل النفوس مجبولة على ذلك والافواق
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكل من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هو تيد يراعيه واخراج السحرون ووضع الجنين

وكل ما كنت من هذا المعنى وضابطه بطرد زعم واحد وكان الغزالي يعتني به كثيرا حتى نسب اليه
 والرقى الفاظ خاصة تحدث عندها انشقاء من الاستقام والادواء والاسباب الملهكة ولا يقال
 افظ الرقى على ما يحدث في رابل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها شر وع كالفاتحة
 وغيره شر وع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما ورجما كان كقرا فنهى الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجمجمة والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان عبد نبينا وعليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجن يعبتون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله تعالى الملائكة على قبائل الجن فخرجهم من الفساد ومخالطة الناس
 وألزمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القمار والخراب من الارض
 دون الامر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتبا بعضهم وأفسدوا كرامتهم كادات عظيمة هاتلك
 الملائكة ويزعمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومضى اقسام عليها بها
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فاما لزيم تلك الاسماء على ذلك القليل فيحصر له ملك القليل
 من الجن الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريدون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فاهمجمية لا يدري هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة أو رقة رجمما اسقط النسخ بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فان المقسم به افظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعزم والاستخدامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن للكواكب ادراكا اذا قوبلت بخور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 الخجور ورجمة تقدمت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الالفاظ التي يجالط بها الكواكب منها ما هو كفر صريح يناديه بلفظ الأوهية ويخوذ ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع الخجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية
 تلك السكواكب مطبوعة له متى أراد شيئا فعلته له على رغبهم وكذلك القول في ملوك الجن على
 زعمهم اذ اعملوا لهم تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب على المشتغل
 بهذا السحر ولا يشتغل به مطلق ولا مسدد النظر واقرا العقل وبعد ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك حكمه عند الحنابلة فان كنتم مشتغلة على
 غرائب فيها صاحب المروءة وحاصل عبارته ويكفر الساحر بعبادة دحل وعنه أي عن أحد
 لا اختاره ابن عقيل وجرم به في اتبعه وكفره أبو يعلى بعمله قال في الترغيب هو أشد شحريا
 وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حده افعلى الاول
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كدسة فتسير به في الهواء ويحور وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها يزعمه وأنه يأمرها فطبعه وكاهن وعراف وقيل يعزر وقيل يحوز زعزيره ولو
 بالقتل وفي الترغيب السحر والمنجم كالساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فسد فقط ان قال

أصبحت بحديثي وفراشي فان خبر قوم ابتر يقته انه يعلم الغيب فللامام قتله لسهيه بالفساد
وفي الدروع من كتبهم بعد ذلك ما مر قال شيخنا التنجيم كالا استدلال بالاحوال الذمكية على
الحوائث الارضية من السحر قال ويحرم اجتماعها وقرأوا هم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
العبادة والمدعاء ببركته ما زعموا ان الافلاك تستجلبه وتوجده وان لهم من ثواب الدارين
ما لا تقوى الافلاك ان تجلبه ومن سحر بالادوية والتمسوخ وسقى مضر عز و قيل ولو ما قتل
وقال التامضي والحلواني ان قال سحري تنفع واقد ر على القتل به قتل ولولم يقتل والتعبد
والقاتل بزجر الطير والضارب بحصا وشعر وقد اح ان لم يعتقد باحقته وانه يعلم به عز وركب
عنه والا كفر ويحرم طاسم ورقية بغيره في وقيل يكفره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
عنه في الحل للسحر أي لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان وسأله هنا عن يأتيه محورة
فيطلقه عنها قال لا بأس قال الحلال انما ~~سحره~~ فعله ولا يرى به مسا كناية عنها وهذا من
الضرورة التي يداح فعلها ولا يقتل سحر كذا في علي الاصم وفي القبصرة ان اعتقدوا جواز
وفي عيون المسائر ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال ومن السحر السعي
بالتميم والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فأما من سحر
بالادوية والتمسوخ وسقى شيء يضرب فلا يكفر ولا يقتل ويعزر بما يردعه وما قاله غريب ووجهه
انه يقصد الاذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحرو به فذا يعلم بالعادة والعرف
انه يؤثر وينتج ما يعمل السحر أو أكثر فيعطى حكمه نسوية بين المتماثلين أرا المثار بين لاسما
ان قلنا يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت فوفا أولى أو المسلمان يقتل فهدا ماله وهذا
ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد انما والكذاب في ساعة لا يقدره السحر
في سنة ورأيت بعضهم يحكم عن يحيى بن أكرم قال انما من السحر يعمل انما في ساعة
ملا بعمله السحر في شهر لكن يقال الساحر عما كفر بوصف السحر فهو أمر خاص ودليله
خاص وهذا ليس بساحر وانما يؤثر عمله ما يؤثره فيعطى حكمه الا في الاختصاص به من الكفر
وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
من المسلم والامر ومن أطلق الشارع كفره كدعواه غير آية ومن أتى عرافا فصدقه بما
يقول قبل كفر التهمة وقيل قارب الكفر وذكر ابن حامد روايةين أحدهما تشديد وكبد
نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى ما في الدروع
وهو مشتمل على خرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة
زندق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
ولا من تسكرت رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مريحا أو بغضه ولا الساحر
الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المسكنة فتسيره في الهواء ونحوه
ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر بآدوية وتمدخين وسقى شيء يضرب فانه يقتل من ان قتل

بهـ عليه غالباً والافالدية ومثله حذوقه بل بنجر الطير وضارب بصمى وشعره وقد اح ان لم يفقد
 اباحته وانه لا يعلم به عزرو ويكن عنه ويحرم طامع ورقية بغير عري و يجوز الحل بسحر
 للضرورة وانتهى وبقية منافواً لا بأس بذكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن
 فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص بالسحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاثر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل
 الممتلي علماً يرى ونوع ذلك في المكثات التي يجوز ان توجد وأن لا توجد فلا يصح له عمل أصلاً
 وأما العين فلا بد فيها من شرط التعظيم للرفق والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من الجائر والتركيبان والسودان ونحو ذلك من أبواب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة وقد يموت المسحور أو يتغير طبعه قاله الشافعي وان حنبل رضي
 الله تعالى عنهما وقالت الخنفة ان وصل الى بدنه كالنخاع ونحوه جاز ان يؤثر والا فلو كانت
 القدرة لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان ما لا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترتها وقد أطيقت الهامة رضي الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزاهين أنه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليهم من صرهم
 انها تسمى ولانه لو كانت له حقيقة لا يمكن السحر ان يدعى النبوة فانه قدياً في الخوارق على
 اختلافها والجواب ان السحر أنواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن الثاني ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فليس كذلك على الساحروكم من ممكن
 يمنع الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحسك مع اناس بين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوه فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه خارق للعادة قد أشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليه من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتماد الباطن و الفرق باعتبار الظاهر اما
 الفرق او قس في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما وجع هذه الامور ليس
 فيها شيء خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على اسبابها غير ان تلك
 لا سبب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالمعاقر يعمل منها الكيمياء والحشائش
 التي يعمل منها النفط التي تحرق الحصى والدهن الذي من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تفقد
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا اسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها اجارية على اسبابها العادية
 غير ان الذي يعرف تلك الاسباب قليل في الناس وأما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلاً
 فلم يجعل الله في العالم عقاراً يخلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 بالامر ينقول ما يدري ان هذا سبب والآخر لا سبب له فتذكر له الفرقين الآخرين أحدهما
 ناسح وسحري مجراه مختص بمن عمل اه حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليستعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون
 منه هم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا قال العلماء واليه
 الاشارة بقوله تعالى ونزع بده فاذا هي بيضاء لناظرين أي اسكل ناظر ينظر اليها فافترقت
 بذلك السحر والسيما وهذا فرق عظيم الشرق الثاني قرأتين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقودة في حق غيرهم فتجد النبي عليه
 أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأة وولد وشرفا وخلقاً وخلقاً وصدقاً وأديباً وامانة
 وزهادة واشفاقاً ورفقا بعدا عن الدنائة والكذب والتقوية الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
 أصحابه يكثر في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صاحب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانوا يحرفون في العلوم على أنواعها من الشرعيات والعلميات والجنائيات والسياسات والعلوم
 الباطنة والظاهرة حتى انه روي أن عليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وانهم
 تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء الى أن طلع الفجر مع انهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤا
 كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
 عليه وسلم الا أصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك أيضا ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه الاقرآن لطائفة والمقاومة الجاثب والساحر على العكس في
 ذلك ومنها قال بعض الحنفية اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يعتقه دانه لفظ الكفر
 ولا يهذر بالجهل وكذا كل من لم يملك عليه أو استحسنه أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
 حبط عمله وتقع الفارقة بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجين ان كان الكافر من الزوج
 وان كان من الزوجة يجبر على النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى
 أن من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه وطئ زنا وله
 ولد الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو قدم وجدد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يقضها وعندنا
 يقضها وكذا الحج فلو أتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهت كلام هذا
 الحنفى وما حكمه من مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في الطلاق عدم العذر
 بالجهل فانه عندنا يعذر ان قرب اسلامه أو نشأ بعبد اعداء العلماء والا في الطلاق وقوع
 الفارقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطئ فحينئذ تقع
 الفارقة مطلقا فان وقعت من أحدهما بعد الوطئ انتظرنا المرتد فان أسلم قبل انقضائه العدة بان
 بقاء النكاح وان استقر لانه قضائه بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيننا
 وبينهم في الاحباط صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما ما نسب به لطلان
 ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل رده فممن موافقوه هم على ذلك فقد نص الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتد وعاذ بالله حبط ثواب جميع

أعماله وانما الذي سبق له صوره فقط حتى لا يلزمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حببطت أعمالهم الآية فميت فيها حوط الاعمال على الموت مرتدا وبه تقيد الآية الاخرى المطلقة لحبوط الاعمال بالردة ومنها ان من كفر بغير صبه صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه قبل توبته اتفاقا وتجب استنابته على الاصح وأما من كفر بغيره صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنا ومثله المثلث فاختلافوا في ختم قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا لا ردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا أو نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر منهم أخذ بما قدمته من الشافعي وان سب نبيا أو ملكا أو ان عرض أو لعنه أو عاه أو قذفه أو استخف أو غير ذلك أو ألحق به نقصا في دينه أو خصلته أو غص من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له مالا يجوز زعمه أو سب له مالا يليق بمنصبه على طريق الذم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت ان اقرب قتل ولم يستجب حدا الا أن يسلم الكافر وأن يظهر انه لم يردمه بل همل أو بكر أو تهو راتنهي واستدلوا على ذلك بامور (الاول) بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدا لهم عذابا مهينا ووجه الدليل أن من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره من رحمة وأجله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقضت الآية ان اذى الله واذى رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو ايسر من الشر الخفيف للؤذي فان زاد كان اضرا راء (والثاني) بقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون كفرتم بآياتكم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود والترمذي عن لنا بآب الشرف من الكعب بن الاشرف أي من ينذب لقتله فقد استعلن بعد ادواتنا ورجعنا في رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المتمركين وعلمه بآية الله على انه لم يأمر بقتله للاشرار وانما أمر به للاذى (الرابع) بما رواه أبو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح آمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن أبي سرح اختيا عند سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه فذهب معه لاسادع النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمره فتظروا اليه ثلاثا كل ذلك ياتي ثم يبعه ثم اقل على أصحابه فقال ما كان ذلكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كهفت يدي عن بيعته فيقتله قالوا هلا أو مات الينا ما نالنا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لشي أن يكون له خائنة الاعين (ومنه) عبدالله بن خطل وجاريتاه أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان يقول الله عز وجل يجرؤ بهو يأمرهما أن يعيا به وروى ابن ابرار أن عقبة بن أبي معيط نادى يا معشر قريش مالي أكثر من بينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وأمرائك على رسول الله وكذب عايه صلى الله عليه وسلم رجرجر فبعث عليا والربيع رضي الله تعالى عنهم اليه فقتلاه وهجمته صلى الله عليه وسلم أمر آفة من لي بها فقال ربح من قومه نأب رسول الله فقتلها فأحجب النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يتطعم فيها عزراى لا يجرى فيها خاف ولا نزاع قالوا قد ثبت أنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه أو تنقصه أو الحق له وهو مخبر فيه فاختر قتل بعضهم
 والعفو عن بعضهم وبعده وفاته تعذر تغيير المعفو عنه من غيره فبقى الحكم على عمومته في القتل اهدم
 الاطلاع على العفو وايسر لامة بعده أن يسقطوا حقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والخامس)
 باجماع الامة على قتل منتقصه من المسلمين وسماه ويمن حكمى الاجماع على ذلك ابن المنذر
 والخطابي وغيرهما كعمد بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على ~~كفر~~ شائمه المنتقص له
 وجريان الوعيد عليه ~~وصح~~ عند الامة القتل في شئ في كفره وعذابه كفراته حتى وما صرح
 به من كفر الساب والشاك في كفره هو ما عليه أثمتنا وغيرهم كما علم مما صر الكنه عندنا كالمرتد
 قبله ستاب وجو يا فور اذ اصر قتل ولو اصر آة لعوم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل ينة فاقتلوه
 وان أسلم صح اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا تحجب
 استمالة المرتد لأنه مصدر الدم وقيل لا يقتل فوراً اذ لم يثبت بل يجهل ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
 عرفت له فيسعى في ازانها والجواب عن ادلتهم المذكورة ما عسى الاول والثاني فالأية ان ايسر
 فيها الا كفر مؤذيه عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يقتل بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك أصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر فيهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك أيضاً اقيام الكفر بالحكمى عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد أخبر صلى
 الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد به يدعو الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
 مهدر الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجرد سبه للنبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم
 ذكر صلى الله عليه وسلم لهم في قتل عقبة سببين كفره واقترائه عليه واقتل كعب سببين
 ايذاء الله وايداعه وله صلى الله عليه وسلم وبعث عن وان يبرئ قتل الكاذب عليه انه لا هو
 لكذب مع كفره على ان هذا كذب في افساد وقتة بين المؤمنين فيكون به تحارب الله ورسوله
 وسعى في الارض بالفساد فقتله لذلك لا لمطابق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب
 القتل وقتل المرأة التي هجته اسمها وكفرها مع هجائها لالهها فها فقط ومن ثم نقل عنها
 كانت تعيب الاسلام وتخرض على ايذائه صلى الله عليه وسلم (والخامس) انه لا دليل لهم الا ان
 ذكر واصورة فيها ان مسالمها طرأ عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكر وهو ان نزاع بيننا وبينهم في ان
 الكافر الاصل الى ادا بلغته الدعوة وامتنع من الاجابة تحارب بسده واسامه أو لم يحارب بالسكينة
 مهدر الدم فطما وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا القليل وبهذا يدفع قولهم فقد
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يقل أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بقتل من آذاه بل عاينهم قال من المسلمين هذه تمة مما أريد به وجه الله ومن قال

اعمدل ومن قال أعطني من مال الله لا من مال أبيك وجعلت من قال ليخرجن الاعداء منها الاذل
وتطأ تر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول
بقتله أيضا الكفرة وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب فقد اسلامه بسبب سبه من غير قبول
توبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله عليه وسلم حق له وحقوق العباد بينة على المشاحة
فكيف جاز لنا مع ذلك استقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعاليا
من حيث ان تقيسه كفر كتقيص الله تعالى فلتكن مثله اتخفيفا من حيث ان الاسلام
يرفع شخصه قتل فاعل ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف دليل
ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حد الارادة قلنا بالدليل حيث قد قلناه تعالى ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حيث نزل من دون ذلك لان القرض ان الله لا يرد
فان قلت حد الزنا وضوءه لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس
اذا اصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة الا ما استثنى كحد الزنا فلا يقاس عليه لان ما خرج
عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفاء نقله عن أصحاب الشافعي
رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
أصحاب الشافعي لا تفاههم على عدم قتله في سب غير قذف وأما السب الذي هو قذف فمهورهم
كما قاله غير واحد من المتأخرين مرجحون لعدم قتله أيضا العموم قوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله
الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
للجماعة وقوله أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقيموا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله
ومن ثم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم على ما يوافق ما مر عن الأصحاب الموافق لهذه
الآية والاحاديث وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية
أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة وانظروا الاسلام انتهت
فتأمل عموم قوله أو غير ذلك قال الامام النجم بن الرفعة فقيه المذهب وتلميذه التقي السبكي
وغيرهما وصحابة متفقون على ذلك ويوافقهم قول أبي بكر القارسي فيما نقله عنه القاضي حسين
اجتمعت الامة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حد الان من سب النبي صلى الله عليه
وسلم خرج عن الايمان والمرتب يقتل حد فان تاب قبلت توبته ولا ينافية قوله من قذف نبي قتل
حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه ولان ما ذهب اليه في ذلك ضعيف كما قاله
جماعة منهم حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله تعالى ويتقصد برحمته لا يصح قياس السب
على القذف لانه يوجب الحد بجره واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزيرا بجره واحدة
بعد التوبة دلالة على السب فكذلك القذف الحش من السب وأما ما قاله السبكي من ان سب

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سببه له بساد عقيدته وتوفرت القرائن على انه
 سبه فاصد التوقيف يقتل ولا تقبل له توبة فهو عما انتحل مذهبيا وارتضاه ابا القاسم معتقدا به مع
 جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا
 ابنه في طبقاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده لما سئل عن سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كفى الشفاء عن أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ويرجعه القزالي رحمه الله
 تعالى ونقله ابن المقرئ عن أصحابهم في سبه وقذف لان الاسلام يحجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه ووجههم من يحون له في الثاني
 اتهم ومنها فتى السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهذى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتي فقال ما حاصله يحتج على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين الشكل والمفتى بحق مبين لحكم الله تعالى وهو وارث النبوة
 والقاضى ينصل ويلزم بمقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكم في السلالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بحق له أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 مجتهد فتوى تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتى يهذى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن اطلق تلك العبارة فانهما هو لجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى
 لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الانخض الى الان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك انما هو لا اختلاف تصور يرأ ونحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى أم المفتى أو قاض بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانما يتضح فيما أومأ اليه كلامه من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى أما
 بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب القضاء بحق فالظاهر ان الأول أفضل لان فيه افتاء
 والزاما بالحق وتحريرا وتنبها أشد عما في الاقتداء فان المفتى انما يتحرى في تحرير الحكم
 والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد تدبر وتدبر وفحص
 وتعب تام فكان منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء وافتي
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا باطل من شافعي ان يحكم بحقه من دم حتى لا يرفع لما السبى بقتل
 زور فيه دمه ولا تقبل توبته فهل للشافعي ان يحكم بحقه وعدم تعزيره وان لم يبق عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله الذى أراه انه اذا تلفظ بين يدي شافعي من سبب لكامة الاسلام وطالب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم بالسلامة وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج
 لاعترافه بمكفر لانه قد يكون بريئا بالجوهر لا بالكذب بذلك لا معنى له بل لا يجوز أمره بذلك ويكفى
 في الحكم استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالكي التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة لدمه مقطوعه أما بفرض انه بري فواضح أو انه فعل مكرا فإسلامه مباح له فحصته ثابتة
قطعا والحكم بالحق حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الآن انشاء وشرط الحكم بحصته سبق
مكفر لانه انما يحكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمر أو المنشأ فلم يضر
الشك في تعييته ولذا لظواهر منها ما لو قال موكل في شراء جارية بعشرين انما أمرت بك بعشرين فانه
يخالف ويقع الجارية طاهرا للوكيل ويستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت أمرت بك بعشرين فقد بعثتها بها أو بعثتها بها بلا تعليق فيقبل التحمل له بالخطأ بقدر مسامحة
وواقنا المال كية على ذلك ولو طالب الوكيل حينئذ الحكم بحصته فليس له أن يجيب بلا شك
فيحكم له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما بالشراء الاول أو الثاني وان كان
منهما لا بهجة الشراء الثاني لانه لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول محصيا
حكمه او جازحه بذلك مع انهما سببه فكذا في مثلثنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببه من الاسلام
المستمر أو المنشأ ولنا ان نقول له هنا أيضا ان يحكم بحصته اسلامه و يفرق بينه وبين مامر من عدم
الحكم بحصته الشراء الاول بان البيع يشترط اهتداء أمورهما الملك ونحن شاكون في ملك
الموكل وحاكون بملك الوكيل لها طاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بحصته الشراء الثاني للشك
في سببه وأما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلغظ بكلمة اما اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء أو محتمل لهما كأشهاد ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
ومعنى الانشاء معروف كالتهادي بين يدي الحاكم وبأي معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى حصته ترتيب أثره عليه ومن آثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بالحصمة انه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الاقفاط التي يصير
بها الحكم رسلما ذكرها الفقهاء وقسموا الحكم الى أقسام منهم من يصير ببعض الاقفاط
مسماوهم من يشترط فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى الاقفاط الموجود
بعنده انه كاف في صيرورته مسلما فيرفع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء من درجته وان جهل ولولم يزد هذا القاصي رفع الخلاف وقدنا باشتراط قصده في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه مسلم ما يفي الاسلام فاقاضي انما يحكم
ليدبر عنه التمسك بما يراه ومنها لو شذهل طلق أو لاس له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
ثلاثة أقرأ بينة بانه كان طلق جازلها حكم الحكم بقا العصمة مستندا الى مراجعته
ثلاث وان كان حيز الرجعة شاكافي محتمل فكذا اذا ثبت هنا بعد الحكم بحصته دمه بالفظه
بمكفر لا يثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شذهل طلق باقظ الحرام أو غيره
فراجع وحكم القاضي بقا العصمة مستندا للرجعة ثم ثبت انه قال أنت حرام لم يكن للرجعة
ان كانت بكايته من نوائب أن يحكم عليه بذلك لان الشانعي دمه من ذلك بكونه
الماتر وان كان عند الحكم شكا من خاطبها بالفظ الركابة لا مستندا الى ثبوت العصمة في

اعتاده المراجعة في سوا أطلق بسره أم كناية ومنه القول ان كان هذا الطائر غراما
 وأنت طائر وان لم يكنه أنت طائر فطار وجعل فللحاكم الحكم بطلانها لانه لازم على كل
 تقدير وان جهل عين سببه فلو علق بغيره في صراحته ولم ينو رأي الحاكم انه صريح بحكم
 بالطلاق أو كناية فحكم ببقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لحاكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل ثبته أحد الطرفين اذ لو كان كذلك لم يخج حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء المرأة مع الجاهل بالحال معلنة لامتسكة وكو حة ولا طلاق واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا حكم مستندا لشيء وهناك ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بغيره فخرج فظهر
 للداخل بینه وهو يرى تقديمها نفسه وان لم يره لم يتقضى ونظيره هنا لو حكم بالشيء بعصمة مستندا
 للاسلام المستقر ثم ثبت عندهم حكم حازله الحكم باهذاره وكذا الغلبة من يرى ذلك لان الحكم
 الأول انما كان لظن عدم كفر حيث ثبت بان بطلانها بخلاف حكم الشافعي فانه صريح بان
 وجرد ذلك المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بيقض على تفصيل فيه حكيمناه في مسألة الفرس وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا ينقض وبالجملة من ادعى عليه كفر لم يثبت لو طلبه ظالم ليقض له فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمة فمن ينعه يلزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اذنه بمنعه ومنها لو انتفعت
 دار من داخل بيينة وحكم له بها ثم أقام الدا خل بيينة عنده نقض وقيل لا وقيل ان كان قبل التسليم
 فان أقامها عند حاكم آخر فان علم أن الحاكم الأول انما يحكم لعدم علمه بيينة الدا خل فكذلك
 وان احتمل انه حكم ذهبا الى ترجيح بيينة الظاهر وهو من أهل الترجيح أو أشكل الحال لم ينفذ
 على الأصح بل تقر في بدا المحكوم له فاذا كان هذا قول الأصحاب فهم لم يقصد بحكمه منع ماهر
 منوقع ثبوته فكيف في مسألة التي قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويتوقع
 ثبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحدد ويعتني بها فان الناس يحتاجون اليها اولا فدل عن ابن دقيق
 العيد انه ارادت الشهادة عنده بحكم حنفى بعصمة دم من نسب اليه مكفرا بنبذه فاستنع وأمر
 الشاهد من أن يشهد على السوء وباليه ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهدا على اقراره بما نسب
 اليه ثم حكم بعصمة دمه حكما مبتدأ وهذا منه اما احتياط أو لعدم نظري المسألة مع ان كانت
 آتية في ذلك حتى نظرت فيما افوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأدكر قيل له ان أقورت بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكشف
 عن غيره انتهى قبل أراد الكشف عما شهد له وهو من ردة وقيل الكشف عن باطن أمره
 لئلا نطلع على افعال القلوب وعلى كل قد صرح الأصحاب بأن ما لو شهدا عليه بالردة قبل
 وأن أدكر فعليه أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برونه قال ابن الصباغ
 ولا يفيد أيضا الحكم بالاسلام فكلما هم سبها كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بالاسلام

فيشهد لما قلناه انهم كلامهم للعمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع
 الخلاف لان المالكي يشبهه للعدالة لا لكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالأولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قدمه عن
 ابن دقيق الاميد نعم قال الغزالي في أدب الله ضاع وتبدل شيئا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أنت هذا أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانك تبرى من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى فقول
 بعض القضاة قلن ادعى عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه بلفظ بما قلت غلط
 انتهى كلامه وهو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا أن يقال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بعصمة الدم الذي الكلام فيه وقال أيضا شهدوا بكفره وفصلوه فقال أنا مسلم لم يكف حتى يتناظر
 بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم (وسئل)
 السبكي أيضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الأحاديث فأجاب من العلماء
 كالثلاث وأحمد من يقول بقتله مطلقا وان تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 انما يكفر ان نسلككم بكفرا أو اعتقد أن كوكبا يفعل بنفسه أو آتاه يقدّر على قلب العين وقبل توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا بقراره ككونه قتل بسحره ويقنع منه بشر وطه وما عدا ذلك يعزى
 ودليلنا اننا اصبنا لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أى كافي الحالة
 الأولى وزنا بعد احصان وقتل نفس بغيره فسر أى كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لا قتل فيها
 بنصر هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضى قتله وخبر حدثنا الساجي
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله مودة وفافه وقل صحابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودي الذي سحره والا نار من الحسابه رضي الله تعالى عنهم أجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وجمعت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحره ككفر وفعل عائشة على مالا
 كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ألم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الحسابات تبع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة وكف القتل ممن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبههم ما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنهم ما عن سحر من
 أهل العهدة قل قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي أيضا عن قول ما أعظم الله فصيله لا يجوز فأجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أى الله واسمع أى ما أبصره وما سمعه فعنى ما أعظمه انه تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التعجب من ذلك انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة او اعتقاده أنه
 وكلامه ما سألنا عن مرجعهم ما أمر عظيم يصح أن يراد بها أعظمه وبلغني عن شيخنا أبي حيان انه

كتب بعدم الجواز فظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت أمارا من أبواب مختلفة مستعملة
بحال التعجب نحو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكأنيوم رجلا وسبحان الله من
رجل ورجلا وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفالك زيد رجلا فقوله العظمة
لله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله ومن
جاءه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن الأنباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
اسمهم لهم لافعل تقديره شيء أحسن زيد اخلافا للبصر بين لادلة منها قولهم ما أعظم الله ولو كان
التقدير ما ذكروا وجب أن يقدر هنا شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
ما أدرك الله ويلزم من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
الابصريون بأنه لا محذور أن التقدير شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما تجعل عظمت عظيما
والشيء إمام من يعظمه من عباده وإماما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
انه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمه انفرقا بينه وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المبرد قد مد من
البصرة إلى بغداد فخر حلقه ثعلب فمثل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وهو أن
التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما نرغمه فيه فأنكره وأجابه بأنه عظيم لا يجعل
جاعل وسجنوه حتى قدم المبرد فوافقه فبان قبح انكارهم عاياه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيمه بالاستحسان وقول الشاعر ما أقدر
الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له
الرحمن مدا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة أمرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
ما بينا انتهى كلام ابن الأنباري وهو نص صريح في المسألة وتوافق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
فانه غير مستبعد وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل الوجه الثالث الذي
ذكرها أو يجعل محذورا عن الاخبار رأينا انكار اللفظ فم يقل به أحد والاصح انه باق على
معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره ذكر أبو الوليد الباجي في كتابه السين
أدعية منتخبة من غير القرآن من جعلها ما أحلت على من عصاك وأقربك عن دعاك وأعطتك
على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده أبي بكر
رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفهاء فريش حثا على رأس أبي بكر بن باقر به ان وليد بن المغيرة
أو العاص بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفهاء قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر أي
رب ما أحلتك ولولم يكن هذا الا عن القاسم لكان في فضلا عن روايته عن جده وان كان
مرسلة وفي الكشف في ذال الجلال والاكرام معناه الذي نجله المحدثون عن التشبيه بخلقه
أو الذي يقال له ما أجلك وما أكرمك وفيه في ابصر به واسمع انه جاء بمبادل على التعجب من
ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حدهما
عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك ألطف الاشياء وأصغرهما كما يدرك أكبرها

حَمَّا وَكَتَفَهَا جَرْمًا وَيَدْرُكُ الْبُؤَاطِينَ كَمَا يَدْرُكُ الظُّوَاهِرَ وَفِيهِ فِي مَا شَاءَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا
 تَنْزِيهِهُ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِ الْفَخْرِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ جَبَلٍ مِثْلِهِ وَأَمَّا مَا شَاءَ اللَّهُ
 عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ فَالتَّعَجُّبُ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ عَفِيفٍ مِثْلِهِ وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي
 الصَّامِرِ فِي كِتَابِهِ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ فِي الْخَوْفِ مَا أَعْظَمَ اللَّهُ أَيُّ شَيْءٍ أَعْظَمَهُ وَفَسَّرَ
 بِخَوَاصِرٍ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَمَنْعَهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَكُونُ لِنَفْسِهِ
 عَظَمًا لِأَلَيْسَ جَعَلَهُ عَظِيمًا قَالَ وَمِثْلُ هَذَا اسْتَعْمَلَ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ
 نَفْسُ عَصَامٍ - وَوَدَّتْ عَصَامٌ مَا بَعَثَنِي وَقَالَ نَحْوُ ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ الدَّهَّانِ - سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ فِي شَرْحِ
 الْأَيْضَاحِ يَفْسِرُ مَا أَعْظَمَ اللَّهُ شَيْءًا أَعْظَمَهُ وَفَسَّرَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِخَوَاصِرٍ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَقَالَ
 الْإِسْبَاطِيُّ * مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ خَلْقَهُ * وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ الْوَاحِدِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ وَتَبَيَّنَ السَّبَبُ عَلَى ذَلِكَ
 الْوَلِيُّ أَبُو زُرْعَةَ فَقَالَ فِي قِتَاوِيهِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مَعْتَبِرِي الْعُلَمَاءِ عَرْضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مَنَعَ الْخَلْقَ
 هَذَا الْإِلْفَ أَيُّ مَا أَعْظَمَ اللَّهُ مَا أَحْلَمَ اللَّهُ وَهُوَ أَنْظَرَ دَالٍ عَلَى تَعْظِيمِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقْدِيمِ شَأْنِ
 مَعَانِهِ الْعَلِيَّةِ فَلَا سَاعَ مِنْ الْإِلْفِ وَفِي التَّنْزِيلِ أَنْصَرُّ بِهِ وَاسْمِعْ ثُمَّ حَكِيَ عَنْ فَرَادَةَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحَدِ
 أَنْصَرُّ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَعُ وَقَدْ وَرَدَ الْإِلْفُ صِيغَةً تَعْجِيبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّنَةِ أَيْضًا فَلَا سَاعَ
 لِذَلِكَ إِنْ كَانَ اسْتِنَادُهُ إِلَى أَهْلِ الْأَمْرِ بِتَقْدِيرٍ وَفِي مِثْلِ هَذَا مِنَ التَّعَجُّبِ شَيْءٌ صَبْرُهُ كَذَا الْقَتْلُ
 هَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ لَازِمٍ وَلَا مُطَرِّدٌ فَيَسْتَعْمَلُ لِمَا نَعْنِي وَإِذَا كَانَ أَسْلُ
 وَضَعُ الْإِلْفِ فِي الْإِلْفَةِ لِلتَّعْظِيمِ فَلَا يَنْبَغُ مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ وَلَا يَنْبَغِي الْإِلْفُ النَّاسَ عَلَى دَقَائِقِ أَهْلِ
 الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهُ يَكُنْ تَقْدِيرًا لِمَا يَتَّعِظُونَ بِهَا لِأَنَّهُ كَارِغِيهِ مِنْ غَيْرِ خِلَالِ الْإِلْفِ
 بِالرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ أَنْ يَتَدَرَّشَ وَصْفَهُ لِدَلَالَتِهِ وَهُوَ مَا دَسَّهَ أَوْ مِنْ شَأْنٍ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا يَتَدَرَّشُ شَيْءٌ صَبْرُهُ
 كَذَا وَاقْتَضَى السَّبَبُ أَيْضًا سَمْعَ شَيْءٍ فَقَالَ لَوْ جَاءَ جَبْرِيْلُ مَا فَعَلْتَهُ بِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ هَذِهِ
 الْهَبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ جَبْرِيْلٍ عِنْدَهُ وَأَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ قَالَ لَا تُخَرِّسُ أَلْسِنَتَكَ تَجَرَّبِي فِي اللَّهِ فَقَالَ
 هَجَرْتُكَ لَأَلْفِ اللَّهِ بَانَ مَقْتَضَى هَذَا الْإِلْفُ تَعْدُدُ الْأَهْمُودَ ذَلِكَ كَقَرَصٍ رَجَّحَ أَنْ أَرَادَهُ ضَرْبُ
 عَمَقِهِ أَلَمْ يَتَبَّ قَانَ ادْعَى أَوْ يَلَا يَصْرِفُهُ عَنِ الْكُفْرِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَبَابَ الْهَجَرَةَ الَّتِي هِيَ لِأَحْلِ اللَّهِ
 فَكَمَا قَالَ هَجَرْتُكَ لَأَلْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِطَلْقِ السَّبَبِ عَلَى السَّبَبِ لَهُ قَوْلُ ذَلِكَ مِنْهُ بِدَعْيِهِ
 لَاحِظًا لَاحِظًا لَهُ أَوْ قَالَ هَجَرْتُكَ أَلْفَ هَجَرَةٍ لِلَّهِ ذَلِكَ بِمَا يَحْتَمِلُهُ الْإِلْفُ بِتَأْوِيلٍ فَيَقْبَلُ أَيْضًا
 حَسَنًا لَمْ يَحْسَبِ الْأَمَّكَانَ وَلَا سَمِيحًا كَانَ الْقَائِلُ لِذَلِكَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِعَقِيدَةٍ سَيِّئَةٍ لَكِنْ
 يَتَوَدَّبُ عَلَى الْإِلْفِ هَذَا الْإِلْفُ لِمَا عَظُمَ أَمْرُهُ وَاقْتَضَى شَيْخُنَا كَرَّمَ بِالْإِنْصَارِ سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ
 فِي أَمْرِ تَحَامُّمِهِ قَالَ أَدْعُهُمَ الْآخِرَ اسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْحُكْمِ وَاعْمَلْ فُضُولِي وَلَوْ أَرَدْتَ
 دَعْوَتَهُ لَحَلَّ إِلَهُمْ وَفَرَضَاتُ كَفَرْتَ الْفِي كَفَرَهُمْ يَكْفُرُ بِذَلِكَ أَوْ لَا فَإِذَا يَلْزَمُ مَا يَكْفُرُ
 بِذَلِكَ أَوْ مَرِيدٌ غَيْرُكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَنْدَاءِ فَلَا يَكْفُرُ بِكَ مَا كَفَرْتَ أَوْ تَكْفُرُ مَا يَلْزَمُ الْعَجْزُ
 بِذَلِكَ أَوْ مَرِيدٌ غَيْرُكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَنْدَاءِ فَلَا يَكْفُرُ بِكَ مَا كَفَرْتَ أَوْ تَكْفُرُ مَا يَلْزَمُ الْعَجْزُ

١- لا يكون مسلمًا بذلك كنظيره في تكبيره الاحرام * حرمانا الله تعالى على التبار
 من حملة أوليائه المغريرين الأبرار وأجارنا من سائر محن الدنيا والدين وأمرنا
 إلى ان نفوز بشهوده في أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والمؤمنين
 علينا بالاخلاص والنجاة من سائر العلائق حين لا مناص وبضع عالماتنا الخاصة
 بعامة وتقبله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة الهالك
 كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ماشاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف وعبره من ديني
 ونفسي وسائر آثارى والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً يا رب العالمين الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحه وذرية
 كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 مدد خلقت ورضاه نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كمالك كرك وذكرك المذاكرون
 كلما غفل عن ذكرك وذكرك العاقلون يدعواهم بها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام
 خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله تم طبع هذا الكتاب الذي صخر حجمه وكثر نفعه لدى أولى الألباب
 فهنيئاً لمن أتقنه واجتنب القواطع وعض على دينة الزواجر والروادع وقد
 الرط طبعه بالمطبعة الوهبية البهية إحدى المطابع المصرية المكرم
 الشيخ عبد الله البار سلك الله بهنا وسبيل المقارم المحجوبة
 المتوسل بالنبي الامجد محمد البليسي بن محمد وذلك
 في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٣
 اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
 هجرة من شحلى باكل وصف صلى
 الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه وشرف
 وكرم
 تم